توزع مجانا

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
"ديوان المظالم"
The Independent Commission for Human Rights

الفصلية

فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني
العدد 48 – آب 2013

عدد خاص حول دور وسائل الإعلام في التوعية بحقوق الإنسان

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
"ديوان المظالم"
The Independent Commission for Human Rights

الفصلية

فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني

العدد 48 – آب 2013

في هذا العدد

تقديم	3
تحليل لأبرز نتائج استبيان قياس مدى فعالية وانتشار الهيئة لدى الفئات المستهدفة ووسائل الإعلام	4
صحافي وشرطي وحقوقي - فتحي صبّاح	9
أهمية الدور الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان - أكرم النتشة	10
دور الإعلام في توعية الناس بحقوقهم - مصطفى إبراهيم	12
دور الإعلام في مخاطبة المجتمعات الإنسانية - عباس الجمعة	14
حقوق الإنسان الحاضر الغائب في الإعلام الفلسطيني - سامية الزبيدي	16
وسائل التواصل الإجتماعي والحاجة لقوننة عملها - حازم مخالفة	17
التغطية الصحافية لمؤتمر الهيئة	19
آخر إصدارات الهيئة : تقرير السفاح - الاستحقاقات القانونية للدولة - تقرير تقصي الحقائق	42

مجلس المفوضين

أحمد حرب - المفوض العام

ممدوح العكر - إياد السراج - حنان عشراوي - رجا شحادة - زينب الغنيمي - شوكت دلال - عزمي الشعيبي - عصام يونس - فاتح عزام
فارسين شاهين - كايرو عرفات - كميل منصور - محمد ميعاري - محمود العطشان - نصير عاروري - يوجين قطران

المديرة التنفيذية

رندا سنيورة

تحرير وتدقيق لغوي : مجيد صوالحة
ساهم في الإعداد : إسلام التميمي
بهجت الحلو
مراجعة : غاندي ربعي

تصميم وطباعة : Dimension Design & Printing Press Co.
02.2413903/4

المقالات الخارجية لا تعبر بالضرورة عن رأي الهيئة

تصدر هذه الفصلية عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، وتتناول موضوعات مختلفة ذات صلة بحقوق الإنسان وحقوق المواطن.
الفصلية نافذة تطل الهيئة من خلالها على المواطنين الفلسطينيين وتتواصل معهم بآخر مستجدات حقوق المواطن.

تقديم

نجحت وسائل الإعلام الاجتماعي بشكل كبير في تغيير قواعد العمل الصحافي والإعلامي وأضافت إليها لغتها وطريقتها في تناول الأحداث ومجريات الأمور، وأخذت منها الحد الأدنى من التمسك بالأسس المهنية الصحافية، ولعل سرعة الانتشار وحجم التفاعل ما بين الناشطين في وسائل الإعلام الاجتماعي تعد السمات الأبرز لمثل هذا النوع وسائل الاتصال.

وبالرغم من الجدل القائم حول مصداقية وأهمية ومهنية مدى الاعتماد على الأخبار المتداولة عبر هذه الوسائل فانها باتت وبدون شك واحدة من مفردات حياتنا اليومية التي لا يمكن الاستغناء عنها في نشر وتعميم المعرفة وإيجاد حالة حراك مجتمعي تخص مختلف الفئات والشرائح، ومن هذا المنطلق تم تخصيص هذا العدد من الفصلية لدور وسائل الإعلام في التوعية بحقوق الإنسان مع التركيز على وسائل الإعلام الاجتماعي.

وإدراكاً منها لأهمية وسائل الإعلام في نشر التوعية الحقوقية فقد تعاملت الهيئة مع هذا الموضوع بشكل جدي كونها نفذت دراسة اعتمدت على المسح الميداني لمعرفة مدى انتشار وفعالية ونجاعة برامج الهيئة والنشاطات التي تقدمها لدى فئاتها المستهدفة، وفئة الإعلاميين ووسائل الإعلام. لتشكل نتائج هذا المسح ركيزة للمقارنة لمعرفة مدى التطور والتقدم الحاصل على عمل الهيئة خلال عملها ضمن الخطة الإستراتيجية للسنوات الثلاث القادمة. فمن خلال سعي الهيئة المتواصل للتطور في العمل تحقيقاً لرؤيتها ورسالتها وقيمها وأهدافها، تم تنفيذ مسحين ميدانيين بشكل متزامن للتحقق من أولاً: مدى فعالية وانتشار الهيئة في وسائل الإعلام وثانياً: مدى فعالية وانتشار الهيئة لدى الفئات المستهدفة. ويتضمن هذا العدد تحليلاً لأبرز نتائج هذه الدراسة علاوة على مقالات وكتابات رأيٍ حول ثقافة حقوق الإنسان وقيم العدالة وسيادة القانون. وأهمية الدور الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان. ودور الإعلام في توعية الناس بحقوقهم. ودور الإعلام في مخاطبة المجتمعات الإنسانية. وحقوق الإنسان الحاضر الغائب في الإعلام الفلسطيني. ووسائل التواصل الاجتماعي والحاجة لقوننة عملها.

كما تم تخصيص مساحة لأبرز التغطيات الإعلامية لمؤتمر إطلاق تقرير الهيئة السنوي الثامن عشر حول وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينة. كون هذا المؤتمر يشكل مناسبة هامة لعرض نتائج التقرير الأهم للهيئة وسط حضور للفعاليات المجتمعة التي تُعد الأكثر تأثيراً في حالة حقوق الإنسان وتعزيزها وصيانتها. وفي هذا السياق وعلى ضوء تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الثامن عشر أصدر السيد الرئيس (تعليماته بالالتزام بالقوانين التي تمنع أشكال التعذيب كافة). علاوة على تقديم عرض بأهم التقارير القانونية وتقارير تقصي الحقائق التي أصدرتها الهيئة خلال الفترة القليلة الماضية.

وتعتذر وحدة العلاقات العامة والإعلام في الهيئة للقراء الأعزاء من التأخير في إصدار هذا العدد من الفصلية لأسباب خارجة عن الإدارة، وتقدم شكرها وتقديرها للزميلات والزملاء الصحافيين والكتاب الذين ساهموا في إنجاح العدد 48 من الفصلية.

المحرر

تحليل

لأبرز نتائج استبيان قياس مدى فعالية وانتشار الهيئة لدى الفئات المستهدفة ووسائل الإعلام

نفذت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان خلال الفترة القريبة الماضية دراسة اعتمدت على المسح الميداني وذلك لمعرفة مدى انتشار وفعالية ونجاعة برامج الهيئة والنشاطات التي تقدمها لدى الفئات المستهدفة، وفئة الإعلاميين ووسائل الإعلام. لتشكل نتائج هذا المسح ركيزة للمقارنة لمعرفة مدى التطور والتقدم الحاصل على عمل الهيئة خلال عملها ضمن الخطة الإستراتيجية للفترة الواقعة ما بين 2013 – 2016.

فمن خلال سعي الهيئة المتواصل للتطور في العمل تحقيقاً لرؤيتها ورسالتها وقيمها وأهدافها، تم تنفيذ مسحين ميدانيين بشكل متزامن للتحقق من أولاً: مدى فعالية وانتشار الهيئة في وسائل الإعلام وثانياً: مدى فعالية وانتشار الهيئة لدى الفئات المستهدفة. ولتحقيق هذه الغاية جرى تنفيذ استمارتين منفصلتين.

وتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة الميدانية في التعرف على مدى انتشار الهيئة لدى الفئات المستهدفة ووسائل الإعلام، أما الأهداف الفرعية فقد تمثلت في تقييم وقياس فعالية أداء العاملين في الهيئة وأنشطتها وإصداراتها والبرامج التي تنفذها ومدى نجاعة هذه الأنشطة والبرامج في تحقيق رؤية الهيئة ورسالتها وأهدافها وقيمها.

- مجتمع الدراسة الأول فئة وسائل الإعلام (الضفة الغربية وقطاع غزة) ويشمل المؤسسات الإعلامية المحلية العربية والأجنبية والعاملين في وسائل الإعلام بكافة أشكالها. وأبرز محاور المسح الميداني المتعلق بهذه الفئة.

المحور الأول: مدى معرفة الإعلاميين ووسائل الإعلام بالهيئة وأنشطتها وبرامجها.

المحور الثاني: اداء الهيئة في وسائل الاعلام، بكافة اشكالها (المرئية ، والمقروءة، والمسموعة، والالكترونية). ومدى ثقة الاعلاميين بعمل الهيئة وتعاونها معهم.

المحور الثالث: اداء ممثلي الهيئة لدى وسائل الإعلام.

المحور الرابع :اداء وحدة الإعلام ومسؤولها لدى ممثلي وسائل الإعلام، ومدى الاتصال والتواصل بين وحدة الاعلام ومسؤولها مع وسائل الإعلام.

اختيار العينة

تم اختيار العينة من مجتمعي الهدف باستخدام العينة الطبقية العشوائية حيث تم اختيار عينة تمثل الفئات المستهدفة بشكل نسبة وتناسب تعتمد بالأساس على حجم الفئة في الأراضي الفلسطينية وحجمها في كل محافظة بحيث يتناسب حجم العينة في كل طبقة مع حجم الطبقة في المجتمع الكلي، على أن يتم تحديد هامش الخطأ المقرون بحجم العينة ومن ثم يتم حساب حجم العينة. المعادلة التالية تبين كيفية حساب حجم العينة:

$$n = \frac{Z^2P(1-P)}{E^2}$$

n : حجم العينة.

P: النسبة التي يجب تقديرها.

E: هامش الخطأ.

Z: معامل الثقة ويتم حسابة من خلال التوزيع الطبيعي المعياري للمجتمع بناء على مستوى الثقة المطلوب (95 %) حيث تبلغ قيمته(1.96) من جداول التوزيع الطبيعي المعياري.

1 - تم تحديد حجم استمارات التجربة القبلية ب (55) استمارة تشمل محافظتي الخليل ونابلس.

2- تم تحديد حجم العينة الرئيسية ب (1200) استمارة تشمل كافة محافظات الأراضي الفلسطينية محافظات الضفة الغربية (محافظات شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية) قطاع غزة (جنوب ووسط وشمال القطاع).

مجتمع الدراسة.

بلغ حجم مجتمعي الدراسة (الفئات المستهدفة ووسائل الإعلام) في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي(7600) مؤسسة مدنية وعسكرية وهيئة وجمعية ومؤسسة أهلية ومؤسسات عاملة في مجال حقوق الإنسان ومشاركين في برامج الهيئة والدورات التدريبية والمتقدمين بشكاوى وجامعات وكليات مجتمع متوسط، وبلديات ومجالس محلية وقروية ومؤسسات إعلامية وصحافيين.

- تم تحديد مجتمع الدراسة في الضفة الغربية بعدد (4150) فئة مستهدفة و (545) وسيلة إعلام.
- في حين تم تحديد مجتمع الدراسة في قطاع غزة بعدد (800) فئة مستهدفة و (72) وسيلة إعلام.
- بلغ حجم عينة الدراسة في الضفة الغربية (600) استمارة موزعة على كافة محافظات الشمال والوسط والجنوب.
- وبلغ حجم عينة قطاع غزة (450) استمارة موزعة على كافة محافظات قطاع غزة.
- في حين بلغ عدد عينة الإعلاميين (165) استمارة موزعة على محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة بعدد (128) الضفة الغربية و (37) استمارة قطاع غزة.

تحليل استمارة الفئات المستهدفة في الاراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)

بلغ حجم مجتمع الدراسة المستهدف في الأراضي الفلسطينية (7600) مبحوث موزعين على كافة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تم تحديد حجم العينة في الأراضي الفلسطينية بعدد (1200) استمارة بناء على المعادلة التالية:

تم توزيع العينة على كافة المحافظات في الأراضي الفلسطينية بشكل نسبة وتناسب بناء على حجم الفئة المستهدفة في كل محافظة، وتم توزيع العينية بعدد 600 استمارة في الضفة الغربية و (450) استمارة في قطاع غزة و (200) استمارة للإعلاميين. تم تحديد سبع فئات مستهدفة في الأراضي الفلسطينية (كما ذكر سابقاً).

بلغ عدد الاستمارات التي تمت تعبئتها في الأراضي الفلسطينية (747) استمارة من أصل (1000) استمارة بحيث بلغت نسبة الاستجابة لتعبئة الاستمارة (75 %) من الفئات المستهدفة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين بلغ عدد الاستمارات التي تمت تعبئتها في الضفة الغربية (372) استمارة من أصل (600) استمارة مطلوبة بحيث بلغت نسبة الاستجابة (62 %)، في حين تم تعبئة (375) استمارة في قطاع غزة من أصل (413) استمارة بحيث بلغت نسبة الاستجابة في قطاع غزة (91 %).

النتائج الرئيسية لتقييم أداء الهيئة لدى فئة الاعلاميين ووسائل الاعلام

1 - التقييم العام لأنشطة الهيئة وحضورها في وسائل الإعلام سجل نسبة 83.5 % جيد جداً، أما تقييم نشطة الهيئة بناءً على نوعية وسيلة الإعلام فقد كانت المرئية 67 % مقبولة والمقروءة 93 % ممتازة والمسموعة 84 % جيدة جداً الإلكترونية 90 % ممتازة.

2 - أما حول دعوة وسائل الإعلام لتغطية أنشطة الهيئة وبرامجها فقد أجاب 85.5 % من الإعلاميين بأنها تتم دعوتهم لتغطية أنشطة الهيئة.

3 - 94.3 % من الإعلاميين يتعاملون مع إصدارات الهيئة وتقاريرها السنوية بثقة.

4 - 72 % من الإعلاميين يثقون بالهيئة لأنها تدافع عن حقوق المواطنين من خلال التدخل والمتابعة لدى

الجهات الرسمية المعنية باللجوء إلى القضاء.

5 - 69 % من الإعلاميين لديهم معرفة بأنواع الانتهاكات التي تتصدى لها الهيئة.

6 - 56.3 % من الإعلاميين يعتبرون أن الهيئة تشكل مرجعية للانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي.

7 - تقييم اصدارات الهيئة من قبل فئة الإعلاميين في الأراضي الفلسطينية من حيث المحتوى والموضوع سجل نسبة 87.8 % جيد جداً.

من خلال نتائج استبيان الإعلاميين فقد تبين أن نقاط القوة في عمل الهيئة تتركز فيما يلي:

1 - تتمتع الهيئة بحضور قوى في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية وأداؤها جيد جداً في مختلف وسائل الاعلام.

2 - توجد ثقة من قبل الإعلاميين بإصدارات الهيئة وتقاريرها السنوية والشهرية ويتم الأخذ بها من قبل سائل الإعلام.

3 - وجود تعاون وتنسيق مع وسائل الإعلام.

4 - يتمتع ممثل الهيئة لدى وسائل الإعلام بالقدرة على تمثيل الهيئة والقدرة على الإقناع بالموضوع ولديه شخصية قوية.

5 - تتمتع وحدة الإعلام ومسؤولها بالمهارات الإعلامية والقدرة على الإقناع بالمواضيع المطروحة، ويعمل على تأمين احتياجات الإعلاميين، وهناك تعاون وتنسيق بين وحدة الإعلام في الهيئة وفئة الإعلاميين.

6 - وجود قناعة من قبل الإعلاميين بأن الهيئة تتعامل بمصداقية وثقة ونزاهة وسرية تامة في كافة الشكاوى المقدمة لها من قبل فئة الإعلاميين وفئة المواطنين.

7 - هناك ثقة من قبل وسائل الإعلام بأن الهيئة تتصدى لكافة الانتهاكات التي تتعلق بالاعتقال التعسفي والتعذيب والفصل من الوظيفية العمومية وانتهاك الحريات الشخصية والعامة وغيرها من الانتهاكات التي تقع على المواطن الفلسطيني.

8 - تعتبر فئة الإعلاميين أن هناك تطوراً مستمراً ملموساً في أداء الهيئة.

- مجتمع الدراسة الثاني فقد تم تقسيمه إلى سبع فئات (الضفة الغربية وقطاع غزة) وهي:

الفئة الأولى: فئة المؤسسات المدنية وتشمل الوزارات والقضاء والمحاكم.

الفئة الثانية: فئة المؤسسات العسكرية.

الفئة الثالثة: فئة مؤسسات المجتمع المدني.

الفئة الرابعة: فئة المجالس المحلية والبلديات.

الفئة الخامسة: فئة المتدربين لدى الهيئة والمتقدمين بشكاوى والمشاركين في اللقاءات المفتوحة وورش العمل التى تعقدها الهيئة.

الفئة السادسة: فئة المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية والجامعات.

الفئة السابعة: فئة المؤسسات الدولية والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

النتائج الرئيسية لتقييم أداء الهيئة في الاراضي الفلسطينية لدى فئة الاعلاميين ووسائل الاعلام

1 - التقييم العام لأنشطة الهيئة في وسائل الإعلام في الأراضي الفلسطينية سجل نسبة 83.5 % جيد جداً.

2 - بناء على وسيلة الإعلام فقد كانت المرئية 67 % مقبولة و المقروءة 93 % ممتازة والمسموعة 84 % جيدة جداً الالكترونية 90 % ممتازة.

3 - مؤشر مدى قوة حضور الهيئة في وسائل الاعلام بكافة اشكالها (يوجد حضور قوي للهيئة في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية بنسبة 75 % في الاراضي الفلسطينية).

4 - 62.8 % من المبحوثين اجابوا بأن الهيئة تغطي كافة برامجها في وسائل الإعلام في الأراضي الفلسطينية (61 % الضفة الغربية) (67.6 % قطاع غزة) فيما أجاب 37.2 % انها لا تغطي كافة برامجها.

5 - أما حول دعوة وسائل الإعلام لتغطية أنشطة الهيئة

وبرامجها أجاب 85.5 % من الإعلاميين في الأراضي الفلسطينية بأنها تتم دعوتهم لتغطية أنشطة الهيئة (83.2 % الضفة الغربية) (92 % قطاع غزة) في حين أجاب 14.5 % بأنه لا تتم دعوتهم.

من حيث تعامل وسائل الإعلام والإعلاميين مع إصدارات الهيئة وتقاريرها السنوية والشهرية. تتعامل وسائل الإعلام بنسبة 94.3 % مع إصدارات الهيئة وتقاريرها السنوية بثقة. أما من حيث الانتفاع أجاب غالبية المبحوثين وبنسبة 89.1 % بأنهم ينتفعون من إصدارات الهيئة، أهمها التقارير الشهرية بنسبة 23 % ثم التقرير السنوي بنسبة 22 % تلاها تقارير تقصي الحقائق 14 % ،ثم الموقع الإلكتروني 12 % وأخيراً بروشورات الهيئة والتقارير القانونية بنسبة 10 %.

6 - قيّم المبحوثون أداء ممثل الهيئة في وسائل الإعلام بنسبة 83 % جيد جداً.

7 - قيم المبحوثون أداء وحدة الإعلام في الهيئة والعاملين عليها جيدة بنسبة 74 % فيما أجاب غالبية المبحوثين بأن الهيئة تتعامل وفق قيمها بثقة ونزاهة ومصداقية.

8 - 72 % من الإعلاميين المبحوثين يثقون بالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لأنها تدافع عن حقوق المواطنين من خلال التدخل والمتابعة لدى الجهات الرسمية المعنية واللجوء إلى القضاء.

9 - 69 % من الإعلاميين المبحوثين لديهم معرفة بأنواع الانتهاكات التي تتصدى لها الهيئة.

10 - تقييم اصدارات الهيئة من قبل فئة الإعلاميين من حيث المحتوى والموضوع سجل نسبة 87.8 % جيد جداً على النحو التالي: النشرة التعريفية 88 % جيد جداً. تقارير قانونية 91 % ممتازة. تقارير تقصي الحقائق 92 % ممتازة. مجلة الفصلية 91 % ممتازة. التقرير السنوي 89 % جيد جداً.

11 - المؤشر العام لتقييم مجلة الفصلية التي تصدرها الهيئة من قبل فئة الإعلاميين سجل نسبة 83 % جيد جداً.

12 - مؤشر تقييم علاقة فئة الإعلاميين مع الهيئة سجل نسبة 86 % جيد جداً.

13 - مؤشر تقييم الصفحة الإلكترونية من قبل فئة الإعلاميين سجل نسبة 77 % جيد.

النتائج الرئيسية لتقييم أداء الهيئة لدى الفئات المستهدفة في الأراضي الفلسطينية

1 - المصدر الأول للمعرفة بالهيئة من قبل الفئات المستهدفة وبنسبة 15 % مصدرها وسائل الاعلام وخاصة المسموعة والمقروءة منها. الباحثون والعاملون في الهيئة بنسبة 13.5 % ثم ورشات العمل التي تعقدها الهيئة بنسبة 13 % تلاها المؤسسة التي يعمل بها المبحوثين بنسبة 12.65، وأقل المصادر الموقع الإلكتروني للهيئة 6.2 % والتقرير السنوي 6.6 % ومجلة الفصلية بنسبة 7 %.

2 - مؤشر مدى معرفة الفئات المستهدفة بأنشطة الهيئة وبرامجها في الأراضي الفلسطينية بلغ 84.9 %.

3 - مؤشر مدى معرفة الفئات المستهدفة لأنواع الانتهاكات التي تتصدى لها الهيئة ومدى تصدى الهيئة لهذه الأنواع من الانتهاكات سجل نسبة 70 %.

4 - الهيئة تتعامل وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان سجل نسبة 79 % في الأراضي الفلسطينية.

5 - مؤشر الثقة في أداء الهيئة في قضايا حقوق المواطنين والشكاوى وتعامل الهيئة في القضايا المتعلقة في حقوق الإنسان من قبل الفئات المستهدفة في الأراضي الفلسطينية سجل نسبة 71 % جيد.

6 - مؤشر تقييم أنشطة الهيئة من حيث المحتوى سجل نسبة 90 % ممتازة وسجل أداء القائمين على أنشطة الهيئة نسبة 92 % ممتاز.

7 - أما حول تقييم أنشطة الهيئة من حيث نوع النشاط فقد تم تقييم ـنشطة الهيئة على النحو التالي:

- الدورات التدريبية: من حيث المحتوى 91.5 % ممتازة، من حيث أداء القائمين عليها 92 %ممتاز.
- المحاضرات التثقيفية: من حيث المحتوى 90 %، من حيث أداء القائمين عليها 93 % ممتاز.
- ورش العمل: 89 % من حيث المحتوى، من حيث أداء القائمين عليها 92 % ممتاز.
- اللقاءات المفتوحة: من حيث المحتوى 93 % من

حيث أداء القائمين عليها 93 % ممتاز.

- من حيث مساهمة أنشطة الهيئة في التعريف على نظام الشكاوى في الهيئة.
- الدورات التدريبية ساهمت بنسبة 91.5 % بالتعريف بنظام الشكاوى.
- المحاضرات التثقيفية: ساهمت بنسبة 90.6 % بالتعريف بنظام الشكاوى.
- اللقاءات المفتوحة: ساهمت بالتعريف بنظام الشكاوى بنسبة 88.9 %.
- ورش العمل ساهمت بالتعريف بنظام الشكاوى بنسبة 86.7 %.

8 - مؤشر تقييم إصدارات الهيئة:

- النشرة التعريفية 89 % جيد جداً.
- التقارير القانونية 91 % ممتازة
- تقارير تقصي الحقائق 89 % جيد جداً.
- مجلة الفصلية 89 % جيد جداً.
- التقرير السنوي 89 % جيد جداً.

9 - مؤشر تقييم أداء وكفاءة موظفي الهيئة في سجل نسبة 78 % جيد.

- تقييم العلاقة مع الهيئة 88.9 % جيدة جداً.
- مؤشر تقييم العمل في المقار التابعة للهيئة 87.3 % جيد جداً.
- مؤشر تقييم الصفحة الإلكترونية للهيئة 80.7 % جيد جداً.
- التقييم العام لأداء الهيئة في الأراضي الفلسطينية جيد جداً.

مجتمع الدراسة في الضفة الغربية (الفئات المستهدفة)

الفئة	الاجمالي
NGOS	890
بلديات ومجالس محلية	451
جامعات وكليات	34
مؤسسات مدنية وعسكرية	450
المحاكم والقضاء والنيابة العامة	50
مشاركين في ورشات عمل ولقاءات مفتوحة ومتقدمين بشكاوى ومتدربين	2257
مؤسسات عاملة في حقوق الانسان	18
المجموع الاجمالي	4150

مجتمع الدراسة في قطاع غزة (الفئات المستهدفة)

الفئة	غزة
NGOS	440
بلديات ومجالس محلية	25
جامعات وكليات	14
مؤسسات مدنية وعسكرية	0
المحاكم والقضاء والنيابة العامة	0
مشاركين في ورشات عمل ولقاءات مفتوحة	121
مقدمين شكاوى	201
مؤسسات عاملة في حقوق الانسان	
المجموع الاجمالي	800

فئة وسائل الاعلام في الضفة الغربية وقطاع غزة

فئة الاعلامين	عدد الفئة
وسائل الاعلام الضفة الغربية	545
وسائل الاعلام قطاع غزة	72

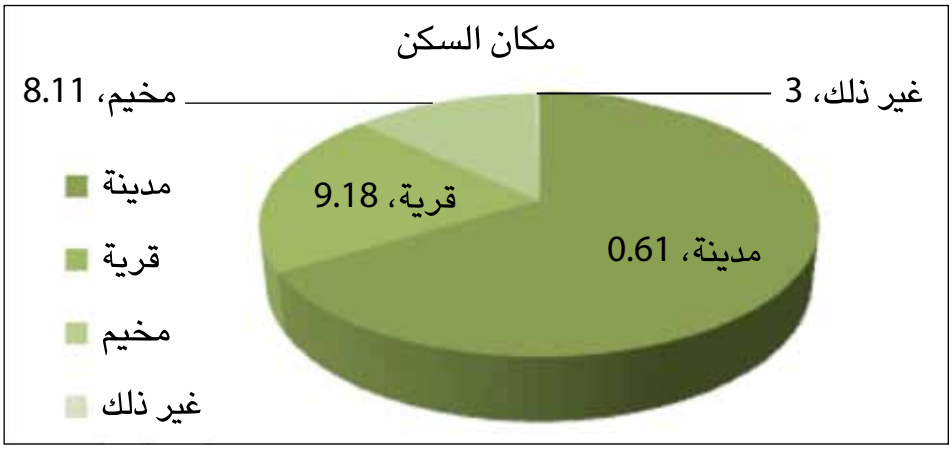

صحافي وشرطي وحقوقي

فتحي صبّاح*

تبدو ثقافة حقوق الإنسان وقيم العدالة وسيادة القانون معدومة أو ضعيفة في الصحافة المحلية ولدى قطاع واسع من الإعلاميين والصحافيين الفلسطينيين أو ضعيفة على أقل تقدير.

ومبعث هذا الضعف يرجع إلى أسباب عدة، من بينها عدم التزام الحكومات المتعاقبة وأجهزة الأمن وأجهزة إنفاذ القانون في فلسطين على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون فالقانون يُغيّب لصالح السلطة الحاكمة وأنصارها ومواليها، وكذلك عدم قدرة كثير من الإعلاميين والصحافيين على دمج مبادئ حقوق الإنسان وقيم الحرية والعدالة وسيادة القانون في أعمالهم الصحافية في شكل تلقائي منظم ومدروس.

إن استخدام بعض هذه المبادئ والقيم يتم من قبل بعض الصحافيين وفقاً للحاجة الملحة التي تفرض نفسها على التقرير أو التحقيق الصحافي أو أي لون من ألوان العمل الصحافي، وحينما لا يكون مناص من استخدامها، أو عندما تفرضها الحاجة إلى «التخفي» أو الاختفاء خلف جدران منظمات حقوق الإنسان.

فكثير من الصحافيين يعمدون عندما يتناولون مواضيع على درجة ما من الحساسية، أو مواضيع ذات صبغة أمنية، أو أي انتهاكات صارخة لحقوق الناس السياسية والمدنية أو الاقتصادية والاجتماعية إلى تضمين أعمالهم الصحافية مقابلات مع حقوقيين، أو رأياً قانونياً أو حقوقياً كي يشكل له نوعاً من الحصانة والحماية من أي ملاحقة أمنية، أي بمعنى من حرك هذا الدافع نحو الحقوق هو «الرقيب الذاتي» أو ما أطلق أنا شخصياً عليه «الشرطي القابع في رأس الصحافي».

إن «الرقيب الذاتي» آفة ضارة أخطر على الصحافي من تلك الآفات التي تصيب المزروعات فتقتل الزرع، وعلى كل صحافي يعتقد أن بإمكان «الشرطي» المتربع على عرش عقله أن يوحي له بالخطأ والصواب أو أن يحدد له الخطوط الحمر ويترشد بتوجيهاته المباشرة يكون مخطئاً، فالمرشد والموجه الحقيقي يجب أن يبقى دوماً هو «الضمير الصحافي» إن جاز التعبير.

إن الصحافي مثل القاضي، من حيث ضرورة إعمال الضمير، الذي يجب أن يبقى يقظاً متنبهاً لا يغفو عن كل واردة وشاردة، ساهراً على حقوق المواطنين وحرياتهم العامة وكرامتهم، وسيادة القانون، مع فارق جوهري أن لدى القاضي الحق الدستوري والقانوني الحصري في اصدار الأحكام والقرارات القضائية التي تُكرس العدالة، فيما لا يملك الصحافي أن يكون قاضياً في أي حال من الأحوال، ما يعني عدم جواز اصدار أي أحكام قيمية أو غير قيمية على الآخرين.

وإضافة إلى أن الصحافي لا يملك الحق الدستوري والقانوني في أن يكون قاضياً، فإن كثير من الصحافيين، بخاصة الجدد لا يملكون المعارف الكافية ولا الثقافة القانونية اللازمة التي تؤهلهم لدمج مبادئ حقوق الإنسان وقيم العدالة وسيادة القانون في أعمالهم، فما بالك أن يعتقد أن بإمكانه محاكمة الآخرين.

ومع أن أعداداً كبيرة من الصحافيين تلقوا تدريبات قانونية وصحافية مهنية سعى خلالها المدربون جاهدين لتعزيز تلك الروابط بين الثقافة القانونية والحقوقية والصحافة، إلا أن كثيراً من هؤلاء ما زالوا عاجزين عن «هضم» واستيعاب هذه الثقافة ومفاهيمها لصالح «زرعها» في «تربة» المادة الصحافية أي في متنها، أو على الأقل «تلوين» نسيجها من دون بهرجة أو في اختيار الألوان أو درجة اللون.

إن الوصول إلى القدرة على اختيار هذه الألوان ودرجتها، بمعنى دمج ثقافة الحقوق والقانون في العمل الصحافي بالقدر اللازم الذي يخدم الموضوع من جهة والمواطنين من جهة آخرى، يتطلب عملاً تثقيفياً ذاتياً شاقاً من قبل الصحافي لاكتساب الخبرة التي تؤهله لاتخاذ القرار الذي يجيب على سؤالين هما الأهم في عالم الصحافة: كيف ولماذا يجب تعميم هذه الثقافة.

* مراسل صحيفة الحياة اللندية، رئيس المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية

أهمية الدور
الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان

أكرم النتشة*

هي علاقة سيامية لا يمكن فصلها أو ابعادها، طرفها الأول حقوق الإنسان بمبادئه ومنظماته وخبرائه والعاملين في هذا المجال أما الطرف الثاني فهو الإعلام بمهنيته وقيمه ووسائله المختلفة إضافة إلى الصحافيين والإعلاميين. يشكل كل طرف مصدر معلومات للآخر فيما يقدم كل منهما درع حماية لشقيقه.

في الميدان وخاصة فلسطينياً يعمل الصحافي إلى جانب الحقوقي ربما يتناولان ذات القضية لكن لكل منهما آلياته في توثيقها ونشرها ومتابعها بأدوات يفرضها واقع تخصصه ومهنته في كيفية التعاطي معها.

في الفترة الأخيرة ظهرت وسائل الإعلام الاجتماعي وبدأت تأخذ حيزاً كبيراً وتأثيراً اجتماعياً لا سابق له بين وسائل الإعلام المختلفة. وعلى الصعيد الفلسطيني يتصاعد دور هذا الشكل من الإعلام حتى بات مجتمعنا الفلسطيني من أكثر المجتمعات العربية وربما العالمية استخدما للإعلام الاجتماعي بالنسبة لعدد سكانه.

التحول النوعي الذي أحدثه الإعلام الاجتماعي يتمثل في دور القائم بالاتصال وعملية التحكم بإطلاق المعلومات والبيانات والتي باتت في هذا الشكل من الإعلام لا تقتصر على الصحافيين ووسائل الإعلام ولكن بات كل مشترك في العملية الاتصالية هو ناشر للمعلومات ومطلق لها ومؤثر في فضاء الإعلام الاجتماعي. ولم تعد دائرة تدفق المعلومات كما هو الحال في وسائل الإعلام التقليدية.

في دقائق معدودة بإمكانك انشاء حسابك الخاص والبدء ببث ما تريد بعيداً عن التعقيدات التقنية للبث أو الطباعة ومتجنباً القيود القانونية التي تعيق عمليات ترخيص وإنشاء مؤسسات إعلامية المرتبطة وللأسف في الكثير من الأحيان في مجتمعاتنا العربية والمجتمع الفلسطيني برضى السلطة التنفيذية.

فلسطينياً استهوى الإعلام الاجتماعي المجتمع الفلسطيني وبات هذا المجتمع في طليعة المجتمعات المستخدمة للإنترنت نسبة إلى عدد السكان. لا يقتصر الأمر على ذلك ولكن أصبح الإعلام الاجتماعي يمثل المصدر الأول للمعلومة خاصة للأجيال الشابة.

استطاع الشباب الفلسطيني ونشطاء الإعلام الاجتماعي خلال الأعوام الثلاثة الماضية اثبات قدرة فائقة في التعاطي مع الإعلام (الجديد). العشرات من الأخبار كان مصدرها الأول وشرارة إطلاقها هي حسابات التواصل الاجتماعي بكافة اشكالها ومن ثم انطلقت المعلومة ليتناولها الصحافيون ومؤسسات حقوق الإنسان للعمل عليها نشراً وتوثيقاً ومتابعة قانونية ودولية.

العدوان الأخير على قطاع غزة كان التجربة الأصعب والتحدي الأكبر وخلاله استطاع النشطاء فضح المئات من انتهاكات الاحتلال في قطاع غزة واستطاع العديد منهم توثيقها صوتاً وصورة لحظة وقوعها ونشرها عبر الفضاء الإلكتروني. وكانت تلك نقطة فارقة إذ تشكلت بعدها العشرات من المبادرات الرقمية لفضح جرائم الاحتلال.

* صحافي وباحث فلسطيني

على الصعيد الداخلي اخترق الإعلام الإلكتروني نظام الرقابة على الصحافة الفلسطينية ونشر عبر مواقع التواصل العشرات من انتهاكات حقوق الإنسان التي قامت بها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم تعد تجدي محاولات اخفاء انتهاكات حقوق الإنسان لأن الناشر ليس شخصاً واحداً يمكن ملاحقته وإنما مجتمع كامل.

ورغم ذلك بقيت ملاحقة مواقع التواصل الاجتماعي والمدونين قائمة وشهد هذا العام ملاحقة شبان قاموا بنشر آراء وأخبار عبر حساباتهم ليتنوع شكل الملاحقة من الاستدعاء إلى الاعتقال أو إصدار أحكام قضائية بالسجن، لكن مواجهة هذه الملاحقة كانت بنفس الطريقة وهي تكثيف النشر للملاحقة وكشف فصولها بالإضافة إلى تدخل المؤسسات الحقوقية للدفاع عن النشطاء بشتى الأدوات القانونية.

نشر انتهاكات حقوق الإنسان يعد من أولى مقومات تعزيز الثقافة الحقوقية والقانونية ولذلك وجب دعم وتعزيز النشر. لكن على الصعيد الفلسطيني كان النشر في أحيانٍ كثيرة لدوافع سياسية تتلخص في الموقف من السلطة الوطنية والأجهزة الأمنية وليس بقدر نُشر عن وعي حقوقي وسعي مناصرو كل فصيل سياسي فضح الطرف الآخر عبر نشر انتهاكاته وفي المقابل محاولة تبرير ما يقوم به فصيلهم أو جهازهم الأمني. وهنا نحن أمام إشكال كبير لأن النشر لا يتم بناء على موقف حقوقي ثابت وإنما على موقف سياسي مسبق والأمر ناتج على الأغلب على الثقافة السياسية والحزبية في المجتمع الفلسطيني.

في ظل المعادلة الجديدة للإعلام الاجتماعي والواقع الفلسطيني يتطلب من المؤسسات والشخصيات المدافعة عن حقوق الإنسان تطوير آلياتها لتوائم هذا التغيير وتكون جزء من معادلة الإعلام الاجتماعي.

دخول المؤسسات الحقوقية إلى عالم الإعلام الاجتماعي لا يقتصر فقط على إنشاء حسابات وصفحات خاصة بها تنشر أخبارها وبعض المواد التثقيفية وإنما يجب أن يتجاوز نشر الثقافة الحقوقية عبر هذه الوسائل وتعزيزها في المجتمع إضافة إلى دورها الرئيس في الدفاع عن المدونين والنشطاء.

المهمة لا تبدو سهلة ذلك أن المواد الحقوقية تبدو ثقيلة وطويلة الأمر الذي قد يعاكس طبيعة مواقع التواصل الاجتماعي التي يزداد النشر فيها للمواد الخفيفة والسريعة، لذا يتطلب الأمر إعادة إنتاج المواد التثقيفية بشكل يتناسب مع خصائص الإعلام الجديد ويراعي طبيعة ثقافة المستخدم الفلسطيني وحاجاته ليكون هو الآخر عنصراً فاعلاً في إعادة نشرها.

مهمة أخرى يجب على المنظمات الحقوقية حملها وهي تعزيز الثقافة الحقوقية لقادة الرأي الرقميين إن صحت تسميتهم فقد نشأت طبقة خاصة في مواقع التواصل لديها القدرة على النشر أكثر من غيرها وتستطيع التأثر أكثر عبر هذه الوسائل، لذلك يجب استهداف هذه الطبقة وتثقيفها حقوقياً لتقوم بدوها بنشر هذه الثقافة بين متابعيها للوصول إلى حالة تصبح فيها الثقافة الحقوقية مسلمات اجتماعية.

أضافت وسائل التواصل الاجتماعي عناصر جديدة للمعادلة الإعلامية التقليدية وبالتالي يجب التعاطي مع هذه العناصر بشكل إيجابي لاستثمارها لتكون عنصراً يساهم في تعزيز الثقافية الحقوقية والقانونية.

دور الإعلام في توعية الناس بحقوقهم

مصطفى إبراهيم*

في حالتنا الفلسطينية للإعلام مكانة خاصة ومهمة في مجال حقوق الإنسان سواء على صعيد كشف انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المرتكبة إسرائيلياً أو الانتهاكات الواقعة على الناس من الحكومتين، أو توعية الناس وتثقيفهم لما لذلك من موقع مركزي في منظومة الحريات العامة التي تشكل جوهر حقوق الإنسان، ودوره الكبير والمهم في بناء الوعي وتشكيل الرأي العام والوجدان وأيضاً دوره الرقابي، وقدرته على توفير المعلومات وإثارة جميع القضايا الوطنية المصيرية التي تهم الناس.

وفي النظر إلى دور الإعلام في توعية الناس بحقوق الإنسان ودعم وتعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة، فهذا مرتبط بعدة عوامل متعددة في مقدمتها طبيعة النظام السياسي والاجتماعي السائد في فلسطين والتشريعات المنظمة للعمل الإعلامي، فالفلسطينيون يعانون من انقسام حاد طال جميع مناحي حياتهم وأثر على حال حقوق الإنسان والتقييد المستمر على وسائل الإعلام والصحافيين، بالإضافة إلى ملكية وسائل الإعلام سواء كانت حزبية أو مستقلة ونظم تمويلها ونفوذ المال الحزبي وطبيعة النخب السياسية والاقتصادية، وتكوين الإعلاميين وتنظيماهم المهنية والنقابية ونظم المساءلة للإعلاميين في ظل وجود نقابتين تمثل الصحافيين الحزبيين، وهي عناصر تتفاوت في درجة استجابتها للتأثير، ولا يوفر منها بشكل منعزل عن بقية العناصر الأخرى تأثيراً حاسماً على التوجه العام أو مضمون الرسالة الإعلامية.

ومن ثم تظل إحدى الاشكاليات المهمة في الجهود المبذولة للتوعية بحقوق الإنسان لتعزيز الحريات الإعلامية وتأكيد توجهها الايجابي تجاه قضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون والوصول للناس، هي تحديد عناصر التأثير ومناهج الاقتراب منها.

ما دفعني للكتابة في هذا الموضوع وما يثيرني هنا قناعاتي التي ستبقى من قبل ومن بعد، وهذا له أيضاً علاقة بالصحافيين وقناعاتهم بحقوق الإنسان وسيادة القانون ومدى احترامهم لها، وكمواطن مهموم بما يجري في فلسطين المحتلة والجرائم التي ترتكبها دولة الاحتلال، وما تقوم به أجهزة الدولة الفلسطينية المنقسمة على ذاتها من انتهاكات لحقوق الإنسان وما لها من تأثير سيئ على سيادة القانون، كل هذا يحمل قناعة تزداد رسوخا بأن الحريات الإعلامية مدخل كبير وواسع للتوعية بحقوق الإنسان لتعزيز احترام هذه الحقوق.

خلال السنوات الماضية اتسعت دائرة حقوق الإنسان وأصبحت مكوناً رئيساً في كل السياسات، الأمر الذي يحتم على الصحافيين بشكل عام التعمق في فهم قضايا حقوق الإنسان وتغطية موضوعاتها بمهنية وبدقة وموضوعية ونزاهة وبشكل دائم ومن دون كلل، ليس بوازع من الأخلاق فقط، ولكن بما تحتمه عليهم المهنة والواجب الوطني وما تستوجبه قواعد المهنة وأصولها.

ولا يمكننا الحديث عن حرية الصحافة والعمل الصحافي والإعلامي من دون وجود بيئة ديمقراطية تزدهر فيها الحريات الأساسية العامة، وتحترم وتصون حقوق الإنسان، وتطبق القانون على الجميع في ظل قضاء عادل، ونظام

* باحث ميداني - الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

تشريعي منتخب بنزاهة، وتعددية واضحة وشفافية صريحة وفصل كامل للسلطات.

فالإعلام له تأثير كبير على عقول الناس وقناعاتهم وسلوكهم، وتقع على الإعلام مسؤوليات ومهام جسيمة ومختلفة منها، مسؤولية التعريف بحقوق الإنسان وسيادة القانون وإشاعة ثقافة احترامها والتمسك بها ومسؤولية التوجيه للنضال ضد حجب أي حق أو تعطيله ومسؤولية التحريض على المطالبة بالحقوق المنتقصة ومسؤولية التنبيه إلى عدم التعسف في استخدام الحق ومسؤولية التربية على احترام حقوق الإنسان للآخر وحق الاختلاف.

ومع ذلك في ظل استمرار الانقسام وغياب الضمانات الحقيقية لاحترام وسائل الإعلام تظل هناك عدة عوائق تحول دون قيام وسائل الإعلام والصحافيين بعملهم منها الدور التسلطي للحكومة فعلى الرغم من أن الحق الأساسي في الاتصال حقاً إنسانياً لا يجوز انتهاكه، إلا انه يمارس عملياً من خلال تقييد حريات وحقوق أخرى مثل حريات الإعلام والرأي والتعبير وغالباً ما تنتهك سواء من جانب الحكومة وأجهزتها المختلفة أو أطراف أخرى سواء مواطنين أو في الحكومة الذين لا يدركون طبيعة عمل وسائل الإعلام والصحافيين.

انتهاك حقوق الناس والصحافيين على حد سواء من خلال احتكار ومركزية المعلومات وصعوبة الحصول عليها وغياب التشريعات القانونية المنظمة لذلك، والكفيلة بمنع نشر المعلومات المتعلقة بمناحي حياة الناس العامة والخاصة.

استبعاد الناس من قائمة اهتمامات وسائل الإعلام والإعلاميين حيث يندر إجراء استطلاعات للرأي للتعرف على احتياجات الناس أو مواقفهم واتجاهاتهم إلا في ما ندر أو إذا تعلق الموضوع بتسويق السلع.

تزايد المخاطر والانتهاكات التي يتعرض لها الصحافيون أثناء ممارسة علمهم المهني من خلال الرقابة السافرة والمقنعة التي تمارسها الحكومة والأجهزة المختلفة خاصة الأمنية منها وتتراوح ما بين المنع من الكتابة والتقييد وصولاً للاعتقالات.

مع ذلك يبقى المهم هو التركيز على توعية وتدريب وتثقيف الصحافيين والإعلاميين من خلال الدورات التثقيفية عن حقوق الإنسان ومن خلال إدراج حقوق الإنسان ضمن المنهاج والمقررات الدراسية بأقسام الإعلام في الكليات الجامعية.

دور الإعلام في مخاطبة المجتمعات الإنسانية

عباس الجمعة*

تكمن أهمية الإعلام بوسائله المختلفة (المسموعة والمقروءة والمرئية)، كونه أحد أهم الوسائل الحديثة في مخاطبة المجتمعات الإنسانية والتأثير على سلوكياتها الثقافية والسياسية والاجتماعية، وبالتالي يُؤثر على نتاجها الفكري والإبداعي بما يتميز به من قدرة فائقة في التأثير من خلال تعامله مع الحدث وتحليل مجريات الأحداث.

وأصبح الإعلام أحد المكونات الأساسية المتحكمة في حركة الإنسان، خصوصاً بعد تسارع حركة التطور المعرفي في كافة الأبعاد الإيديولوجية والتقنية.

وبناء عليه فإن الإعلام اليوم لم يعد مجرد ناقل لخبر، بل تعداه إلى نقل المعلومات السياسية والثقافية والقيام بدور التوعية والتوجيه في كافة مناحي الحياة.

وفي ضوء الحالة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في المراحل المختلفة تحدد مفهوم الإعلام الفلسطيني، تجاه خدمة القضية الفلسطينية ودعمها على المستويات الفلسطينية والعربية والدولية، بما يحقق توظيف الرأي العام نحو الضغط المتواصل والمنظم على القيادات الفاعلة وصناع القرار في مختلف أرجاء المعمورة لاتخاذ المواقف والقرارات التي من شأنها أن تجعل من القضية الفلسطينية محوراً دائماً لاهتمام المجتمع الدولي، وتوفير الدعم للشعب الفلسطيني، لتحقيق أهدافه الوطنية.

ولهذا يجب أن نوضح أنه وقبل وجود الصحافة الإلكترونية، كانت تحتاج وسائل الإعلام المختلفة لوقت طويل نسبياً، حتى تصلها المعلومة، أو حتى تصل هي إلى المصادر والتي كانت شحيحة إذا ما قورنت بالوقت الحالي، وبالتالي فإن شريحة الصحافيين كانت ولا تزال من أهم الشرائح التي إستفادت من هذا الفضاء الإلكتروني، وتحديداً بما يتعلق بشبكات التواصل الإجتماعي، خاصة وأنها أصبحت مصدر إخباري هام لرصد الأخبار العاجلة والجارية .

وأمام كل ذلك نرى شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في العمل السياسي، والإعلامي، وغيره الكثير من المجالات. ومنذ انطلاقتها حملت تلك الشبكات العديد من العادات وأثرت في الكثير من الأمور التي ترتبط بالعالم الافتراضي من قريب أو بعيد، حتى طال تأثيرها عالم الإبداع والأدب فأثرت على أسلوب الكتابه، ودفعتني وغيري إلى الاختصار والتركيز في الكتابة، ولكنها في المقابل أدت

* كاتب فلسطيني

إلى تشجيع الكثيرين من روادها على التعبير بمكنونات نفوسهم وشجعتهم على الكتابة، ولو كان على حساب بناء الجملة قواعدياً ولغوياً، فأضحى من حق الجميع أن يكتب ويعبر ويتلقى الإعجاب ويتبادله مع الآخرين.

لقد استخدمت مواقع التواصل الاجتماعي في البداية للدردشة ولتفريغ الشحن العاطفية، ولكن مع الوقت سارت موجة من النضج، وأصبح روادها يتبادلون وجهات النظر من أجل المطالبة بتحسين إيقاع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتخطت تلك الأفكار التابوهات المفروضة وحطمت القيود المرسومة ووضعت بديلاً عنها قيما جديدة رافضة للواقع بسهولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، حتى باتت هذه الشبكات تنذر بمنافسة الإعلام التقليدي القائم عن طريق الانتقال من الكتابة الشكلية على الإنترنت إلى التأثير الحقيقي في العملية السياسية، وسنشهد عند حدوث ذلك تحولا من كون الإعلام الجديد منبراً سياسياً إلى أداة اجتماعية ، وسيجد الخطاب السياسي مساحة أكبر وتأثيراً أوضح.

إن ظهور وسائل التواصل الاجتماعي أعطت تأثيراً للانتقال عبر الحدود بلا قيود ولا رقابة إلا بشكل نسبي محدود، فكونت لدى رواد العالم الافتراضي نظرة جديدة، وخاصة الشباب، عن طريق تكوين الوعي في نظرتهم إلى المجتمع والعالم، حيث أوجدت قنوات للبث المباشر توقف احتكار صناعة الرسالة الإعلامية لينقلها إلى مدى أوسع وأكثر شمولية، وبقدرة تأثيرية وتفاعلية لم يتصورها خبراء الاتصال، فشرعت الأبواب أمام الجميع وكسرت طوق احتكار المنبر، وأمنت طرق التواصل بين الكاتب والجمهور، كما كان لهذه الشبكات الاجتماعية أيضاً دوراً مهما في ظهور نمط جديد من الكتابة الأدبية والشعرية وحتى الصحافية .

إن مواقع التواصل الاجتماعي سهلت لدى الكتاب صياغة أفكارهم الإبداعية، لإيصال صوتهم إلى شريحة كبيرة، عبر آليات تواصل أكثر فاعلية ، ونحن نرى ان تعدد المنابر والرغبة بالاستقلالية حق مشروع ويجب أن يكون مصاناً ، لهذا يجب أن نجعل من مبدأ الدفاع عن الحرية السياسية غير المقيدة والمشروطة هي الأساس، كما يجب تعزيز المساواة التامة بين المرأة والرجل وحرية العقيدة والتعبير عن الرأي، وهذه القضية لا يختلف عليها إعلامي وهي تصب في مصلحة المجتمع وترتقي بمستوى وأساليب إدارة الصراع والاختلاف السياسي نفسه وتضمن تجنب الكثير من الويلات.

من هنا نرى أن الإعلام يعتبر المحور الرئيس الذي من خلاله تستطيع الأمم أن تستفيد من تاريخها وحاضرها بمحاكاة العقول والتصورات لتلك الأمم وتوجيهها إلى المسار الصحيح الذي يخدم مصالح تلك الأمم والشعوب ويعتبر الإعلام هو الرقيب على كل مفاصل ومكونات الأمم لا فرق بين الحاكم والمحكوم ولا بين الشارع والمشرع ولا بين القاضي والمقضي عليه أي يعتبر سلطة رقابية ذات صلاحيات عالية ضمن مساحة واسعة المفروض لا تقيدها إلا الموازين الأخلاقية والشرعية والوطنية، وتركز على السلبي والخطأ منه وتقومه من خلال النقد البناء والتذكير وعلى الايجابية والصحيح منه لتجعل منه قدوة ومثل يقتدى به وبدون هتك لحرمة الشخص وإنسانيته ولذلك يعتبر الإعلام من أهم المؤسسات التي تؤمن للأمم الإطلاع والمعرفة على مجريات الأمور، وبذلك يعتبر الإعلام في الدول التي تتخذ الديمقراطية منهجاً للحكم في بلدانها هو السلطة الرابعة .

أما اليوم نحن نعيش حالة من انقلاب الموازين والثوابت فبدل أن يكون الإعلام رقيب وسلطة رقابية تحولت بعض الوسائل الإعلامية المسموعة والمرئية والمكتوبة إضافة إلى بعض صفحات التواصل الاجتماعي إلى أبواق تحريضية تسعى إلى تسعير نار الطائفية والمذهبية متناسية أنها المفروض تحمل أشرف رسالة لأن الإعلام يفترض أن يكون على مستوى عالٍ من المهنية والشفافية والمصداقية وللأسف اليوم الإعلام يفتقدها كلها والسبب أنه لم يعد حراً ولايمتلك الصلاحيات بل قيد نفسه بفتات الدنيا وحبائل الخوف بل الادهى والأمر أنها أصبحت تحارب كل من يصدح بمعنى من معان الإنسانية والأخلاق ليصحح المسار وليركز الثوابت الإنسانية والأخلاقية وبكافة المستويات سواء السياسية منها أو الدينية أو الاجتماعية ..

في ظل الحديث عن دور الإعلام نؤكد أن على كافة الإعلاميين العمل على تأسيس ساحة شعبية مكشوفة للحوار يتجمع الناس فيها يومياً وأن يكون ثمة حراك شعبي وسياسي لا نخبوي أو فئوي ، حتى نستمع لخطابات أعمق وأكثر جدوى تتطلبها مجريات العمل الإعلامي.

إن على الإعلام الفلسطيني العمل من أجل دعوة قيادات الفصائل الفلسطينية للتوحد على برنامج النضال والصمود ومقاومة الاحتلال الصهيوني، ومطالبة العالم برفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وتوفير مقومات الصمود.

حقوق الإنسان الحاضر الغائب في الإعلام الفلسطيني

سامية الزبيدي*

كشفت التجربة الإعلامية المصرية بعجرها وبجرها خلال العام الأخير عن قدرة غير مسبوقة للإعلام العربي على التأثير والتغيير في الرأي العام وتعدى الحديث عن الإعلام كمرآة عاكسة إلى صانع حدث ومحرك للجماهير.

وأمام هذه الثورة الإعلامية بأدواتها التقنية والتكنولوجية متسارعة التطور، فإن الحديث عن تأثيراتها يطول، إيجاباً أو سلباً، تبعاً لمنطلقات الجهات التي تقيمها، وتنتفع منها أو تتضرر.

أمام هذه الثورة الإعلامية المتعاظمة، فإن قيم حقوق الإنسان ومبادئه لازالت تتعرض للتشويه والتحريف والاستخدام الممجوج بشكل مستمر من قبل المنابر الإعلامية المختلفة، على الرغم من أن تعميم مصطلحات مثل الديموقراطية وحرية التعبير والتجمع السلمي والتداول السلمي للسلطات، وغيرها أمر إيجابي بالعموم، إلا أن الاستغلال السيئ الذي يصل إلى حد تقديم مفاهيم متناقضة ومناهضة لحقوق الإنسان أصلا من شأنه تقويض الثقة في هذه المنظومة القيمية العالمية.

وبكل أسف فقد انزلقت مبكراً ساحتنا الإعلامية الفلسطينية إلى مربع انتهاكات القانون الفلسطيني أولاً والقوانين الدولية لحقوق الإنسان من خلال ما صاحب حال الاقتتال الداخلي في العام 2007 من تدنى في المعايير المهنية والأخلاقية للعاملين في القطاع الإعلامي في إطار الصراع الفئوي المرير والتي أعطت بدورها الذرائع للخصم بالسطو على عدد من وسائل الإعلام المحسوبة على الطرف الآخر، وتقييد حريات عموم الصحافيين والصحافيات بإيجاد حالة من الإرهاب والخوف في الضفة الغربية وقطاع غزة.

مؤخراً، ومع تصاعد دور مواقع التفاعل الاجتماعي (الإعلام الجديد)، وظهور المواطن الصحافي، عاد مستوى الحريات الصحافية للارتفاع في شطري الوطن على الرغم مما اكتنف ذلك من اعتقال البعض على خلفية منشوراتهم أو ممارساتهم المهنية الصحافية، وناهيك الإعتداءات بالضرب والتخويف وغيره.

وسائل الإعلام التقليدية حاولت أن تستدرك سحب البساط من تحت أقدامها لصالح الإعلام الجديد وفضاء الحريات الواسع الذي يكفله بطبيعته الإلكترونية، وبدأت في إتباع سياسات أكثر تفاعلية مع جمهورها، إلا أنها ظلت إلى حد بعيد جامدة وقصية عن التطلعات الحقيقية للشارع الفلسطيني وايلاء مفاهيم حقوق الإنسان وتجلياتها الأهمية المطلوبة.

والإيجابي أن مفاهيم الحق في الحياة الكريمة، والتعبير عن الرأي، والحق في التجمع السلمي، والحق في حرية حركة والتنقل أصبحت على لسان كل مواطن ومواطنة وهو ما يعكسه الشارع، وبشكل أوضح مواقع التفاعل الاجتماعي، حيث باتت المطالبات بالحقوق أعلى من سابقاتها.

ويعود ذلك للانفتاح التكنولوجي الكبير على العالم بما حمله من ثقافات وأفكار وتطلعات شتى، وتواتر النماذج العربية الثورية على القديم واستبداده، والذي عكس وعي الجماهير بحقوقها المسلوبة، علاوة على أدوار مختلفة لمنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية في فلسطين ولكن وبشكل كبير أيضاً للدور الذي اضطرت وسائل الإعلام الفلسطينية على لعبه سواء الرسمية منها أو الخاصة، التقليدية منها أو المستجدة خلال العقدين الأخيرين.

إجمالاً على رغم غياب التطبيق الفعلي لمفاهيم حقوق الإنسان بمجملها عن الساحة الفلسطينية، فإن وعي الجماهير بها بات جلياً وملموساً وربما خطراً أيضا على الأنظمة السياسية والأمنية القائمة، إلا أن وسائل الإعلام الفلسطيني ظلت قاصرة وشكلية في تعاطيها مع المبادئ السامية لحقوق الإنسان والانتهاكات الواقعة بحق المواطن الفلسطيني فأنشدت إلى الأعداد، لا إلى القصص وتجنبت المُنتهِكين وإعلاء الصوت بمحاسبتهم، وانشغلت في مرات عدة في المنتهكة حقوقهم، وفق قاعدة الضحية معروفة والجاني مجهول.

وفي وقت يتذرع الصحافيون بحال الحريات المهدد في فلسطين، وغياب الحماية القانونية لهم، فإن سيطرة الدولة والأحزاب على مجمل الوسائل الإعلامية، وغياب المنافسة الحقيقية في القطاع الخاص يعطل من إمكانات تطور الدور الإعلامي في توعية الجماهير والضغط على صناع القرار ناهيك عن إمكانات أن تتحول إلى صناعة الحدث.

لذا فإن من المرجح أن تستمر الجماهير سباقة على نخبها السياسية والإعلامية في التفتيش عن حقوقها وتحديد خياراتها لإنتزاعها.

* صحافية فلسطينية

وسائل التواصل الإجتماعي والحاجة لقوننة عملها

حازم مخالفة*

مما لا شك فية بأن مواقع التواصل الإجتماعي عبر شبكات الإنترنت من أهم ثمار التطور الهائل في تكنولوجيا الإتصالات التي يشهدها العالم المعاصر ، فالإقبال المتزايد عليها يوماً بعد يوم و تنوع مستخدميها وخصوصاً الشباب، جعل منها أعظم ثورات الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات في القرن الحادي و العشرين، وإنتشارها وديمومة إستخدامها أخرجها من إطار «الموضة بين الشباب»، وجعل منها إستثمار لا يقبل الخسارة بأي حال من الأحوال نظراً لتغلغلها في ثنايا النسيج الإجتماعي ، وبحسب الإحصائيات فهناك أكثر من 2 مليار مستخدم للإنترنت في العام 2011، ومعدل النمو في إستخدام الشبكة العنكبوتية يتضاعف مع مرور الزمن بشكل منقطع النظير.

* باحث ميداني - الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

بالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجة إستخدام الإنترنت في العالم العربي، إلا أن إستخدام شعوب العالم العربي للإنترنت يزداد يوماً بعد آخر ، فيبدو أن الموجات العنكبوتية لم تتصدع على جدران الوطن العربي كما تصدعت نظيرتها من الموجات الديمقراطية، لذلك لم يكن من المستغرب أن يزيد عدد مستخدمي الإنترنت لأكثر من 38 مليون مستخدم مع بداية العام 2009 ، و بكل تأكيد فالنسبة في تزايد مستمر مع مراعاة فروقات الإستخدام بين دول العالم العربي.

خضعت معظم الدول العربية للسيطرة الإستعمارية في فترات سابقة من التاريخ، التي أحكمت السيطرة عليها وجعلت منها دول تابعة لها...قبل أن تتمكن تلك الدول من إنتزاع إستقلالها من خلال الثورة و المقاومة، وما أن إستقلت تلك الدول و _حكمت و رسمت_ حتى أصبحت أشد سلطوية على شعوبها أكثر من الدول الإستعمارية نفسها... وعاش الإنسان العربي في كنف أنظمة حكم أبسط ما يقال عنها بأنها سلطوية بإمتياز لا هامش فيها للحقوق و الحريات... وما أن بزغ فجر جديد للحرية، فجر يستطيع فيه كل فرد من أفراد المجتمع أن يعبر عن رأيه بدون المرور على أجهزة و قنوات الدولة ، هذا الفجر الذي لا يتطلب شروطاً ومواصفات معينة للتعبير عن الرأي ، حتى وجدنا تغييرات جذرية و شاملة دخلت بها بعض بلدان العالم العربي، في حين تقاوم وتناور دول أخرى بوسائل و أساليب مختلفة لتجنب تلك التغييرات، هذا الهامش الجديد من الحرية الذي يقوم بالأساس على الوعي بالحقوق اولاً و التعبير عنها ثانياً و المطالبة بها ثالثاً إحتل الجزء الأكبر من فضاء التواصل الإجتماعي عبر الإنترنت الذي يتيح لمستخدميه إمكانية تداول المعلومات ونشرها و التعليق عليها حيث باتت تلك المواقع مناره للتوعية بالحقوق و التعبير عن الآراء و المعتقدات و المواقف بمساحات حرة مبشرة بنوع جديد من الحروب تختلف بالشكل و المضمون عن كل الحروب السابقة التي عرفتها البشرية. هذا النوع الجديد من الإعلام الذي ساهم بتعزيز حرية الرأي و التعبير في المجتمع، أدى لردة فعل متباينة من قبل السلطة تجاه هذا النوع الجديد من الإعلام، فلا غرابة أن تجد من هم سجناء نتيجة كتابات معينة على مواقع التواصل الاجتماعي الأمر الذي يؤدي الى «حاجه أصبحت ملحة لصياغة مشروع قانون للجرائم الإلكترونية» و التوعية في هذا النوع الجديد من الجرائم ليتم بيان الخط الفاصل بين حرية الرأي و التعبير المكفولة دستوريا و قانونيا و بين الجرائم الإلكترونية.

إزاء هذا الواقع أصبحت مواقع التواصل الإجتماعي من أهم أدوات تفعيل المشاركة في المجتمع لتحقيق أهداف معينة بإستخدام أساليب الغضط و المناصرة و الحسد و التعبئة الجماهيرية، حيث غدت قادرة و بكل سهولة على تحويل الأفكار و التوجهات إلى مشاريع عمل جاهزة للتنفيذ بإستخدام التقنيات المختلفة التي توفرها تلك المواقع، فقد أصبحت تلك المواقع من أهم المؤسسات التي لها دور مهم في التربية و التنشئة الاجتماعية و أداة مهمة من أدوات الوعي الذاتي والمجتمعي فهي تفتح آفاقاً منقطعة النظير في العلم و التعلم كتعبير عن المسؤولية الاجتماعية والضمير الجمعي.

ردود أفعال وتغطية إعلامية غير مسبوقة وحضور لافت

لمؤتمر إطلاق تقرير الهيئة السنوي الثامن عشر

حول وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

حظي المؤتمر الصحافي الذي نظمته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الثلاثاء 12 أيار الماضي بمناسبة اطلاق تقريرها السنوي الثامن عشر للعام 2012 باهتمام واسع لدى مختلف شرائح المجتمع ووسائل الإعلام، فقد شهد المؤتمر حضوراً مكثفاً لمختلف وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية على اختلاف أنواعها. فقد تم نقل المؤتمر الصحافي على الهواء مباشرة عبر فضائية فلسطين مباشر والجزيرة مباشر، علاوة على إعداد تقارير مصورة لعدد كبير من الفضائيات ومحطات التلفزة المحلية والعربية والإذاعات المحلية والعربية وكالات الأنباء المحلية والعربية والدولية علاوة على التغطية في الصحف المحلية الثلاث القدس والحياة الجديدة والأيام.

كما شهد المؤتمر الصحافي حضوراً غير مسبوق للعديد من الوزراء والنائب العام ونقيب المحامين وممثلين عن مكتب الرئيس والسلك الدبلوماسي العربي والأجنبي المعتمدين لدى دولة فلسطين وأعضاء المجلس التشريعي وممثلين عن المؤسسات الرسمية الأمنية والمدنية، ومجلس القضاء الأعلى وأساتذة جامعات وقانونيين وحقوقيين والعديد من الشخصيات الاعتبارية والمهتمين بقضايا حقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي.

ووفقاً للعرف السائد لدى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان منذ تأسيسها فإن التقرير السنوي يتم تسليمه للسيد الرئيس ورئيس مجلس الوزراء والمجلس التشريعي. وكان السيد الرئيس محمود عباس قد أصدر تعليماته وعقب تسلمه تقرير الهيئة بالالتزام بالقوانين التي تمنع أشكال التعذيب كافة.

السيد الرئيس يتسلم التقرير

واستقبل السيد الرئيس محمود عباس في مقر الرئاسة بمدينة رام الله يوم الثلاثاء الرابع عشر من أيار الماضي وفد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان برئاسة الدكتور أحمد حرب المفوض العام للهيئة، وجرى خلال اللقاء تسليم التقرير السنوي الثامن عشر للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، حول «وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية للعام 2012» وذلك بحضور أمين عام الرئاسة الطيب عبد الرحيم، ورئيس ديوان الرئاسة حسين الأعرج ومستشار الرئيس للشؤون القانونية حسن العوري.

وضم الوفد أعضاء مجلس المفوضين د. ممدوح العكر، د. كايرو عرفات، د. محمود العطشان والأستاذة رندا سنيورة المديرة التنفيذية للهيئة وموظفي الهيئة المحامي موسى أبو دهيم مدير برنامج الضفة الغربية، وغاندي الربعي مدير دائرة السياسات والتشريعات الوطنية، ونسرين دعباس المديرة الإدارية والمالية، ومجيد صوالحة مسؤول العلاقات العامة والإعلام، فريد الأطرش مدير مكتب الجنوب وياسر علاونة الباحث الحقوقي في الهيئة.

وأطلع وفد الهيئة السيد الرئيس خلال اللقاء على أهم المحاور التي تناولها التقرير ذات الصلة بوضع حقوق الإنسان، خاصة تلك المتعلقة بالتعذيب في مراكز الاحتجاز والتوقيف، ضرورة تنفيذ قرارات المحاكم الحريات العامة والحريات الصحافية ومساهمة السلطة الوطنية في موازنة الهيئة.

وأكد السيد الرئيس حرصه الدائم على استقلالية القضاء ونزاهته، وعلى سيادة القانون وتوفير أمن المواطن والوطن، مثمناً الدور الذي تلعبه الهيئة في حماية وصون حقوق الإنسان الفلسطيني.

وقال الدكتور حرب عقب اللقاء «أكدنا للسيد الرئيس خلال للقاء على عدة نقاط مهمة، أولها يتعلق بحالات التعذيب وسوء المعاملة في أماكن الاحتجاز، وكان هناك تفهم واضح من سيادته وأن الرئيس سيصدر إعلاناً رسمياً يجرم التعذيب في المجتمع الفلسطيني».

وأشار إلى أن وفد الهيئة أكد لسيادته ضرورة تنفيذ قرارات المحاكم، وأن هناك الكثير منها اتخذ فيها قرار مطلق، ولكن لم ينفذ ما يعتبر مساساً بهيبة الدولة والقضاء».

وقال: «اتفقنا مع الرئاسة على تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة الكثير من القضايا، خاصة التي تتعلق بدور الهيئة في التحضير لدخول الاتفاقيات الدولية، بعد قبول دولة فلسطين كعضو مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافة إلى مناقشة قضية زيادة الدعم المقدم للهيئة باعتبارها هيئة وطنية ومؤسسة دولة».

بدوره، قال مستشار الرئيس للشؤون القانونية حسن العوري «إن الرئاسة ستدرس التقرير المقدم من قبل الهيئة المستقلة للوقوف على ما ينبغي القيام به وفق القوانين النافذة».

وأوضح أنه تم تشكيل لجنة من الرئاسة والهيئة المستقلة، وذلك لبيان الحالات التي تم عرضها على الرئيس، سواء فيما يتعلق بالتعذيب أو قرارات المحاكم غير المنفذة. وأشار إلى أن النتائج التي ستصدر عن اللجنة والمتعلقة بالحالات المذكورة وبعد التأكد منها سترفع إلى الرئيس لاتخاذ القرار المناسب.

رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض يتسلم تقرير الهيئة

خلال استقباله وفد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان برئاسة المفوض العام للهيئة الدكتور أحمد حرب، تسليم الدكتور سلام فياض رئيس مجلس الوزراء السابق التقرير السنوي الثامن عشر للهيئة المتعلق بوضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية للعام 2012.

وضم الوفد أعضاء مجلس المفوضين الدكتور ممدوح العكر، والدكتور عزمي الشعيبي والدكتور محمود العطشان والدكتورة كايرو عرفات والمديرة التنفيذية للهيئة الأستاذة رندا سنيورة والمحامي موسى أبو دهيم مدير برنامج الضفة في الهيئة، وغاندي الربعي مدير دائرة السياسات والتشريعات الوطنية ونسرين دعباس المديرة الإدارية والمالية ومجيد صوالحة مسؤول العلاقات العامة والإعلام.

وأطلع وفد الهيئة رئيس الوزراء على أهم المحاور التي تناولها التقرير ذات الصلة بوضع حقوق الإنسان، خاصة تلك المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة حيث أوضح المفوض العام بأن السيد الرئيس قد أصدر تعليماته مؤخراً وبناءً على تقرير الهيئة الثامن عشر، وضمن إعلان رسمي تعليماته بالالتزام بالقوانين التي تمنع أشكال التعذيب كافة، مبيناً بأن هذه تعتبر خطوة هامة غير أن قضية المساءلة والمحاسبة بشأن المتورطين في قضايا التعذيب تبقى ضمن أولويات الهيئة التي تتابعها وتدعو دوماً إلى وجود آليات واضحة ونشر نتائج التحقيق في مثل هذه القضايا.

كما تم الحديث حول دور الهيئة والمسؤوليات المترتبة عليها وعلى السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قبول فلسطين عضواً في الأمم المتحدة بصفة دولة مراقب، كما تم بحث أهمية العمل مع وزارة الداخلية على أهمية التمييز ما بين مسألة حسن السلوك و ما يعرف بشهادة السلامة الأمنية التي تم إلغاؤها بقرار من المحكمة في وقت سابق كون المفهومين لا زال فيهما لُبس لدى بعض الجهات الرسمية. كما تم طرح مساهمة السلطة الوطنية بميزانية الهيئة بصفتها مؤسسة دولة وفقاً لمبادئ باريس الناظمة لعمل الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان. من جانبه شدد رئيس الوزراء على أهمية عمل الهيئة والجهود المتواصلة التي تبذلها في خدمة حقوق المواطن الفلسطيني، مؤكداً أن عمل الهيئة ومنذ نشأتها يعكس إصرارها على القيام بدورها الهام المتمثل في تطوير منظومة حقوق الإنسان في فلسطين مبيناً بأنه لولا صوت الهيئة لكان الوضع على صعيد حقوق الإنسان في فلسطين أكثر صعوبة مما نشهده ما بين فترة وأخرى.

المؤتمر الصحافي الخاص بإطلاق التقرير

عقدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان يوم الحادي والعشرين من أيار الماضي مؤتمراً صحافياً في فندق الموفنبيك لإطلاق تقريرها السنوي الثامن عشر حول وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وتحدث في المؤتمر المفوض العام للهيئة الدكتور أحمد حرب والمديرة التنفيذية الأستاذة رندا سنيورة، واستعرض المفوض العام الانتهاكات الإسرائيلية وأبرز الأحداث التي شهدها العام 2012 وتركت آثارها على وضع حقوق الإنسان في فلسطين وهي العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وحصول فلسطين على عضوية دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، واستمرار حال الانقسام الداخلي.

وثمن المفوض العام للهيئة أحمد حرب في المؤتمر الصحفي التعليمات التي أصدرها الرئيس محمود عباس قبل نحو

أسبوع بشأن التأكيد على جميع الجهات ذات العلاقة الالتزام بنصوص القانون الأساسي التي تمنع أشكال التعذيب كافة وتحظر المعاملة المهينة.

وقال في ظل هذه الظروف يغدو عمل الهيئة في ترقية وصيانة حقوق الإنسان في فلسطين أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد، ويجعل من الاحتلال الإسرائيلي المنتهك الأول لحقوق الإنسان في فلسطين.

وأوضح حرب أن استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الذي غيّب الرقابة التشريعية زاد الوضع تعقيداً ما ضاعف الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان بمختلف أنماطها.

وفي معرض تقييمه لوضع حقوق الإنسان للعام 2012 في فلسطين، أشار المفوض العام إلى تعزيز الجو الإيجابي بين السلطات التنفيذية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، الأمر الذي مكن الهيئة من القيام بمهامها في مراقبة وحماية حقوق الإنسان ليس بصداقة شديدة مع السلطات التنفيذية ولا بعداء افتراضي مسبق.

وأشاد بالمبدأ القانوني الصادر عن الهيئة العليا لمحكمة العدل الفلسطينية بتاريخ 4/9/2012 بخصوص المعلمين المفصولين من الوظيفة العمومية على أساس ‹المسح الأمني›، ومن ثم اتخاذ مجلس الوزراء قراره بإعادة المعلمين المفصولين كافة استناداً إلى ذلك المبدأ القانوني الصادر عن محكمة العدل العليا.

من جانبها استعرضت المديرة التنفيذية أبرز ما جاء في التقرير موضحة أن الهيئة رصدت عام 2012 نحو 3185 شكوى تحتوي على انتهاكات لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، موضحا أن هناك ارتفاعا في نسبة الشكاوى الواردة للهيئة بنسبة 10 % مقارنة بعام 2011.

وأشارت سنيورة إلى أن التقرير يركز على وضع حقوق الإنسان خلال العام الماضي، والبيئة السياسية والمتغيرات الحاصلة على وضع حقوق الإنسان في فلسطين، بالإضافة إلى حالة الحقوق والحريات العامة والمساءلة والمحاسبة، كما استعرض ملخصاً للشكاوى التي تلقتها الهيئة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ودور الهيئة في الرقابة على مراكز التوقيف والاحتجاز.

أبـرز التغطيات الإعلاميـة الخاصة بالمؤتمر

أحمد حرب: الحرب على غزة والانضمام للأمم المتحدة أبرز أحداث العام 2012

رام الله - **معا** - قال المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق المواطن، الدكتور أحمد حرب إن أبرز الأحداث التي شهدها العام 2012، وتركت آثارها على وضع حقوق الإنسان في فلسطين هي العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وحصول فلسطين على عضوية دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، واستمرار حال الانقسام الداخلي.

جاءت أقوال د. حرب خلال مؤتمر صحفي عقده اليوم الثلاثاء، في فندق موفنبيك رام الله للإعلان عن نتائج تقرير الهيئة الثامن عشر.

وأضاف د. حرب"شنت دولة الاحتلال الإسرائيلي عدواناً حربياً على قطاع غزة في الرابع عشر من تشرين الثاني تم خلاله استهدافاً

مباشراً ومتعمداً للمدنين والمؤسسات والبنية التحتية المدنية ومنازل المواطنين، والذي أدى إلى مقتل وإصابة المئات من المواطنين جلهم من المدنيين وبخاصة الأطفال والنساء».

وثمن د.حرب التعليمات التي أصدرها الرئيس محمود عباس قبل نحو أسبوع بشأن التأكيد على جميع الجهات ذات العلاقة، الالتزام بنصوص القانون الأساسي التي تمنع أشكال التعذيب كافة، وتحظر المعاملة المهينة، حيث جاءت هذه التعليمات على ضوء تقرير الهيئة السنوي الثامن عشر.

وأعرب د. حرب عن قلق الهيئة من عدم احترام اتحاد المعلمين لقرار المحكمة العليا الأخير والقاضي بوقف تدخل الأمانة العامة لاتحاد المعلمين في تحديد موعد الامتحانات وحجز نتائج الطلبة وعدم تسليم الشهادات المدرسية. وأضاف د. حرب: يستطيع المرء أن يتصور الآثار المدمرة للاحتلال على مجمل منظومة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة في شتى المجالات الاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والاجتماعية وعلى أداء السلطة الوطنية في حماية حقوق مواطنيها، بحيث يغدو معها عمل الهيئة في ترقية وصيانة حقوق الإنسان في فلسطين أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد، ويجعل من الاحتلال الإسرائيلي المنتهك الأول لحقوق الإنسان في فلسطين.

وتابع: ما يزيد الوضع تعقيداً ومضاعفة الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان بمختلف أنماطها هو استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الذي غيّب الرقابة التشريعية على أداء السلطات التنفيذية، وجعل بالنتيجة منظومة حقوق الإنسان رهينة للخلافات السياسية الداخلية والصراع على السلطة.

وأكد د.حرب في معرض تقييمنا لوضع حقوق الإنسان للعام 2012 في فلسطين لا بد من الإشارة إلى نقطتين الأولى، استمرار نفس أنماط الانتهاكات المرصودة خلال العام 2012 في الضفة الغربية وقطاع غزة وأن كانت بوتائر مختلفة عن الأعوام السابقة، حيث تمحورت هذه الانتهاكات في الضفة الغربية حول الحق في الحياة وإدعاءات التعذيب وسوء المعاملة وعدم اتباع الإجراءات القانونية، والاحتجاز التعسفي وانتهاكات الحق في الوظيفة العمومية وعدم تنفيذ قرارات المحاكم والاعتداء على التجمعات السلمية والصحافية، وفي قطاع غزة فقد تمحورت أبرز الانتهاكات حول الحق في الحياة والاستمرار في إصدار قرارات بعقوبة الإعدام وتنفيذها بدون مصادقة الرئيس، والقتل خارج إطار القانون، وتقييد الحريات العامة. أما النقطة الثانية، فهي تعزيز الجو الإيجابي بين السلطات التنفيذية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، الأمر الذي مكن الهيئة من القيام بمهامها في مراقبة وحماية حقوق الإنسان ليس بصداقة شديدة مع السلطات التنفيذية ولا بعداء افتراضي مسبق. وأشاد د.حرب بالمبدأ القانوني الصادر عن الهيئة العليا لمحكمة العدل الفلسطينية بتاريخ 4/9/2012 بخصوص المعلمين المفصولين من الوظيفة العمومية على أساس "المسح الأمني"، ومن ثم اتخاذ مجلس الوزراء قراره بإعادة المعلمين المفصولين كافة استناداً إلى ذلك المبدأ القانوني الصادر عن محكمة العدل العليا. وشدد د.حرب على أن الهيئة تنظر بقلق بالغ إلى استمرار الاعتقال على خلفية الانتماء السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث شهد هذا الملف بعض الانفراج في الربع الأخير من العام الماضي وبخاصة بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتزايد احتمالات المصالحة، تمثل في انخفاض وتيرة الاعتقالات أو الإفراج عن بعض المعتقلين.

وعبر د. حرب عن قلق الهيئة الشديد لاستمرار في إصدار قرارات لها قوة القانون استناداً إلى المادة (43) من القانون

الأساسي المعدل للعام 2003 دون توفر حالة الضرورة فعلياً، واستمرار كتلة الإصلاح والتغيير في غزة في تشريع وإقرار القوانين.

وأوضح تقرير الهيئة أنه لم يصدر عن محاكم السلطة الوطنية في الضفة الغربية المدنية أو العسكرية بعامة أية أحكام إعدام، في حين لم يتوقف القضاء المدني والعسكري في قطاع غزة عن إصدار أحكام بالإعدام، حيث صدر في عام 2012 ستة أحكام بالإعدام، واحد منها صدر عن المحاكم المدنية وخمسة أحكام أخرى صدرت عن المحاكم العسكرية.

وأكد التقرير أنه ورغم مطالبات الهيئة المتكررة بعدم إصدار أحكام بالإعدام وعدم تنفيذها، إلا أن الحكومة في قطاع غزة نفّذت في عام 2012 ستة أحكام بالإعدام، ثلاثة منها كانت قد صدرت في عام 2010 ، وثلاثة أخرى صدرت في عام2011، وقد تم تنفيذ هذه الأحكام خلافا لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني، الذي يشترط مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المدنية أو العسكرية قبل تنفيذها، حيث لم يصدّق رئيس السلطة الوطنية على أي من الأحكام المنفذة.

وتلقت الهيئة 306 شكاوى تتضمن ادعاءات التعذيب وادعاءات ماسة بالسلامة الجسدية، واحتوت هذه الشكاوى على (306) ادعاءات بالتعذيب، (134) منها في قطاع غزة و(172) في الضفة الغربية، و(52) ادعاء بالتعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية أثناء التوقيف، (13) منها في قطاع غزة و(39) في الضفة الغربية، و(156) ادعاء بالاعتداء الجسدي أو المعنوي، (64) منها في قطاع غزة و(92) في الضفة الغربية.

وقارن التقرير بيم تلك الادعاءات الواردة للهيئة في عام 2012 مع الادعاءات الواردة في عام 2011، يلاحظ أن هناك ارتفاعا واضحا وكبيراً في عدد الادعاءات المتعلقة بالتعذيب في هذا العام عن العام السابق، حيث سجلت الهيئة في عام 2011 قرابة 214 ادعاء بالتعذيب، و85 ادعاء بالتعرض للمعاملة القاسية واللا إنسانية أثناء التوقيف، و204 ادعاءات بالاعتداء الجسدي أو المعنوي.

وقال التقرير: بخصوص الردود الواردة للهيئة من الأجهزة الأمنية بعامة والنيابة العامة أو العسكرية بخصوص الشكاوى المتعلقةبالحق في السلامة الجسدية، فهي في الأغلب الأعم لم تقر بصحة الادعاءات المذكورة في هذه الشكاوى. وأوضح التقرير أن العام 2012 شهدا استمرار الاحتجاز التعسفي، كأحد المؤشرات الدالة على حالة حقوق الإنسان في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من النفي المتكرر لوجود محتجزين بشكل تعسفي على اعتبارات سياسية لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، على اعتبار أن عمليات الاحتجاز تتم بدوافع أمنية وليس على خلفية حرية الرأي والتعبير أو الانتماء السياسي، إلا أن واقع الحال يشير إلى أنماط الانتهاكات التي صاحبت وما زالت تصاحب حالات الاحتجاز التعسفي من حيث عدم توجيه تهم حقيقية للمحتجزين، وعدم تمكين ذويهم من زيارتهم بصورة حرة، وعدم تمكن محاميهم من الاتصال بهم بالطرق المتاحة قانونًا.

وبين التقرير أن الهيئة سجلت خلال زياراتها الرسمية والدورية لمراكز الاحتجاز والتوقيف وقوع 176 حالة احتجاز تعسفي على خلفية سياسية كان منها 142 حالة في الضفة الغربية، مقابل ذلك سجلت الهيئة وقوع 34 حالة احتجاز تعسفي على خلفية سياسية في قطاع غزة، و ادعى خلالها مقدمو الشكاوى تعرضهم للاعتقال والاحتجاز بسبب انتماءاتهم وخلفياتهم السياسية. مع ذلك لاحظت الهيئة وجود انخفاض واضح طرأ على هذا المحور إذ إنها كانت قد

سجلت وقوع 334 حالة اعتقال خلال عام 2011 .

وسجلت الهيئة 11 حالة وفاة داخل السجون وأماكن الاحتجاز التابعة للمكلفين بإنفاذ القانون، حالتان في الضفة الغربية، و9 حالات في قطاع غزة، 7 منها كانوا متهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وكانوا محتجزين في مراكز احتجاز تخضع لإدارة وإشراف قوى الأمن العاملة في القطاع، حيث تم اقتيادهم من قبل مجموعات مسلحة لم تُعرف هويتها، ومن ثم قتلهم على الملأ وفي الشارع العام.

كما لم يصل الهيئة أية تقارير صادرة عن لجان التحقيق التي أعلنت السلطات الرسمية عن تشكيلها للتحقيق في حالات الوفيات في أماكن الاحتجاز المختلفة السالفة الذكر.

وتلقت الهيئة 87 شكوى في عدم احترام قرارات المحاكم، أو المماطلة في تنفيذها في الضفة الغربية، و18 شكوى في قطاع غزة، مع أن الهيئة تؤكد من جديد على ضرورة احترام قرارات المحاكم والعمل فورا على تنفيذها دون إبطاء، مع اعتبار الامتناع عن تنفيذها جريمة كما وصفها القانون الأساسي المعدل لعام 2003.

ووثقت الهيئة استمرار تعرض الحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى العديد من الانتهاكات، وتبين ذلك من خلال الشكاوى التي وردت للهيئة وتوثيق باحثيها لبعض مظاهر التجمع السلمي من مسيرات، حيث تمثلت الانتهاكات في فض بعضها بالقوة من قبل الأجهزة الأمنية، الاعتداء على بعض المشاركين فيها، واحتجاز بعض المشاركين في تلك التجمعات.

وأشارت إلى تعرض الحق في تأسيس الجمعيات والانضمام إليها في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال عام 2012 للعديد من الانتهاكات، فقد رصدت الهيئة مجموعة من هذه الانتهاكات، سواء المتعلقة بتسجيل الجمعيات، من خلال إضافة شروط جديدة للتسجيل لم ترد في القانون، أو المتعلقة بعمل هذه الجمعيات، كالتدخل في إدارتها وحلها.

وفيما يتعلق بانتهاكات الحق في حرية التعبير والحريات الصحافية، شهد عام 2012 العديد من الاعتداءات على الحرية الشخصية للصحافيين الفلسطينيين، فقد رصدت الهيئة سلسلة من أنماط الانتهاكات التي تعرض لها الصحافيون والعمل الصحافي برمته، من تقييد للحريات الصحافية، ومحاصرة للعمل الصحافي، وذلك من خلال ممارسات وإجراءات انتهجتها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، تمثلت في اعتقال وملاحقة الصحافيين بصورة غير قانونية، منع التغطية، الاعتداءات الجسدية ضد الصحافيين، استدعاء بعض الصحافيين وممارسة الضغط عليهم ومحاكمتهم وتقييد حرياتهم، ومنع طباعة وتوزيع بعض الصحف.

وقال التقرير إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي العسكري للأراضي الفلسطينية المحتلة، وسياساته العدوانية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، ظلا يشكلان العاملين الرئيسيين في تدهور وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2012، وتمثل ذلك بالعدوان الإسرائيلي العسكري على قطاع غزة في نهاية عام 2012، ولقد كان للسياسات الإسرائيلية بالغ الأثر في تقويض جهود السلطة الوطنية الفلسطينية عن أداء مهامها وتحمل مسؤولياتها القانونية، في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وواجبها في توفير الأمن والأمان للمواطن الفلسطيني، وبسط سيادة القانون. وترى الهيئة أن السلطة الوطنية الفلسطينية هي سلطة تحت الاحتلال، لم تنجز بعد مشروعها الوطني في بناء الدولة المستقلة، ولذا يبقى الاحتلال الإسرائيلي مسؤولا بحكم القانون الدولي الإنساني عن إجراءاته العدوانية، ولا تنفى هذه المسؤولية عنه قطعًا.

واعتبر التقرير أن التأخر في تحقيق المصالحة الوطنية، واستمرار الانقسام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة سينعكس سلباً لا محالة على منظومة الحقوق والحريات العامة.

وطالب التقرير بقيام المخابرات والأمن الوقائي في الضفة الغربية بالتوقف عن اعتقال واستدعاء الصحافيين، وقيام الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية للحكومة في قطاع غزة بالتوقف عن اعتقال واستدعاء الصحافيين، وتوقف الأجهزة الأمنية في قطاع غزة من عرض الصحافيين على المحاكم العسكرية.

ودعا التقرير إلى ضرورة إزالة كافة القيود المفروضة من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية (المخابرات، والأمن الوقائي، والشرطة) على ممارسة الصحافيين لعملهم بكل حرية، سواء تغطية الأحداث أو بثها أو تصويرها، وسماح الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية (المخابرات، والأمن الوقائي، والاستخبارات العسكرية) للصحف الممنوعة من النشر والتوزيع)الرسالة، وفلسطين) بممارسة عملها بكل حرية كما كان الحال قبل حدوث الانقسام في عام 2007.

وشدد التقرير على عمل لجان تحقيق مستقلة من مؤسسات حقوق الإنسان ونقابة الصحافيين في كافة الحالات التي وقعت فيها انتهاكات ضد الصحافيين، ومحاسبة المتورطين بارتكابها، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وإزالة كافة القيود المفروضة من قبل الأجهزة الأمنية في قطاع غزة (الأمن الداخلي، والشرطة) على ممارسة الصحافيين لعملهم بكل حرية، سواء بالتغطية أو البث والتصوير، وسماح الأجهزة الأمنية في قطاع غزة (الأمن الداخلي، والشرطة) للصحف الممنوعة من النشر والتوزيع، وخاصة جريدتي (الأيام والحياة الجديدة) بممارسة عملها بكل حرية كما كان الحال قبل حدوث الانقسام في عام 2007، والتوقف عن ملاحقة الصحافيين وتحريك شكاوى جنائية ضدهم بتهمة الذم والقدح والتشهير في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وطالب التقرير بتوقف الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية (المخابرات، والأمن الوقائي) عن استجواب واعتقال المواطنين على خلفية الرأي والتعبير، توقف الأجهزة الأمنية في قطاع غزة (الأمن الداخلي، والشرطة) الفوري عن كافة عمليات الاستدعاء والاعتقال التي تتم على خلفية الرأي والتعبير، وإزالة الأجهزة الأمنية في قطاع غزة (الأمن الداخلي، والشرطة) لكافة التدابير التي تقف عائقًا أمام ممارسة المواطنين للحق في حرية الرأي والتعبير، والتوقف عن ملاحقة كتاب الرأي وتحريك شكاوى جنائية ضدهم بتهمة الذم والقدح والتشهير في الضفة الغربية.

ودعا التقري إلى توقف الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة (المخابرات، والأمن الوقائي، والأمن الداخلي، والشرطة) الفوري عن إيقاف أو استدعاء المواطنين على خلفية مشاركتهم في تجمعات سلمية، وتوقف الأجهزة الأمنية (المخابرات، والأمن الوقائي، والشرطة، والأمن الداخلي، والشرطة التابعة لوزارة الداخلية في غزة) عن عدم السماح بعقد تجمعات سلمية أو فضها بالقوة، وفتح تحقيق مستقل في الحالات التي تم فيها الاعتداء على المشاركين في تجمعات سلمية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وطالب التقرير بضرورة تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجان تحقيق مستقلة في حوادث الاعتداء على تجمعات سلمية في الضفة الغربية. إزالة كافة القيود المفروضة على الحق في التجمع السلمي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ونشر جميع نتائج التحقيق على الملأ، وكذلك تنفيذ التوصيات الصادرة عنها والإعلان عنها.

وأوصى التقرير الحكومة في الضفة الغربية بتنفيذ وزارة الداخلية لقرارات محكمة العدل العليا القاضية بإلغاء تعيين لجان مؤقتة لعدد من الجمعيات بشكل مخالف للقانون، واحتكام وزارة الداخلية إلى نصوص قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية ولائحته التنفيذية في أي إجراءات تُتخذ بحق الجمعيات.

وطالب التقرير بإلغاء وزارة الداخلية في الضفة الغربية لشرط الحصول على براءة الذمة لأعضاء الهيئة التأسيسية كشرط لتسجيل الجمعيات، والعمل على إلغاء قرار بقانون الذي ينص على أنه في حال حل الجمعية تؤول أموالها لخزينة الدولة، والعودة إلى قانون الجمعيات بهذا الشأن، وإلغاء ما يسمى الفحص الأمني لأعضاء الهيئة التأسيسية للجمعية، واعتماد شهادة عدم المحكومية الصادرة عن وزارة العدل، وتوقف وزارة الداخلية عن الرقابة على الجمعيات وترك المجال لوزارة الاختصاص للقيام بدورها بأعمال الرقابة وفقًا لما ينص عليه القانون.

وأوصى التقرير إلى الحكومة في قطاع غزة بإلغاء التعديلات التي أجرتها الحكومة في قطاع غزة على قانون الجمعيات لأنها تشكل مخالفة قانونية وممسًا بالحق بتسجيل الجمعيات، واحتكام وزارة الداخلية إلى نصوص قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية والتوقف الفوري عن حل الجمعيات والتدخل في أعمال إداراتها وممارسة صلاحيات التدقيق المالي والإداري، وإعادة فتح الجمعيات التي تم إغلاقها في قطاع غزة.

ودعا التقرير الحكومة المقالة إلى العمل على إلغاء القرار الخاص بسفر الأعضاء والعاملين في الجمعيات الأهلية والسماح بحرية سفر من ينتمون إليها.

رام الله- القدس دوت كوم - قالت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في تقريرها السنوي، إنها رصدت ارتفاعا في نسبة الشكاوى التي تلقتها العام الماضي (2012)، لا سيما فيما يخص التعذيب، وذلك مقارنة بالعام الذي سبقه، مشيرة إلى أنها رصدت 3185 شكوى، تشتمل انتهاكات لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأشار ممثلو الهيئة، خلال مؤتمر صحفي، عقدوه في رام الله، اليوم الثلاثاء، للإعلان عن التقرير السنوي للهيئة، إلى أن الشكاوى تمحورت حول ادعاءات التعذيب، والحق في الحياة والاعتداء على التجمعات السلمية والصحفية، وعدم تنفيذ قرارات المحاكم، والقتل خارج نطاق القانون. وأشاروا إلى أن هناك ارتفاعا في نسبة الشكاوى الواردة للهيئة عام 2012 بنسبة 10 % مقارنة بالعام الذي سبقه.

وأوضح التقرير أن محاكم قطاع غزة أصدرت 11 حكما بالإعدام، معتبرا أن هذه الأحكام مخالفة للقانون الأساس الفلسطيني.

واشار الى أنه لم يصدر أي حكم بالإعدام من قبل محاكم السلطة الوطنية في الضفة، خلال العام الماضي، لكن القضاء المدني والعسكري التابعين للحكومة المقالة في غزة اصدرا ما مجموعه 11 حكما بالاعدام حيث أصدر القضاء المدني التابع للحكومة المقالة في غزة، 6 احكام بالاعدام كما اصدر القضاء العسكري التابع للحكومة المقالة 5 أحكام اعدام اخرى، معتبرا أن هذه الأحكام مخالفة للقانون الأساس، حيث انها تتطلب مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قبل تنفيذها.

وتضمن التقرير عددا من الشكاوى المتعلقة بانتهاك الحق بالسلامة الجسدية، وادعاءات التعذيب، والتعرض للمعاملة القاسية، وسوء المعاملة، موضحا أن هناك ارتفاعا كبيرا في عدد هذه الشكاوى مقارنة بعام 2011 خاصة المتعلقة بالتعذيب، فيما لم تقّر الأجهزة الأمنية والنيابة العامة أو العسكرية بصحة الادعاءات المذكورة في هذه الشكاوى.

وأضاف التقرير انه رغم نفي الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة، وجود محتجزين لديها لاعتبارات سياسية، إلا أنه تم رصد 176 حالة احتجاز على خلفية سياسية، منها 142 في الضفة، و 34 في غزة، فيما سجل تقرير الهيئة 11 حالة وفاة داخل السجون، منها حالتان في الضفة الغربية و 9 في غزة، منهم اشخاص كانوا متهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال، تم قتلهم والتمثيل بهم على الملأ، وفي الشارع العام، خلافا للقانون الأساس والقوانين الدولية.

واستعرض التقرير الشكاوى حول تعرض الحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى العديد من الانتهاكات، والتي تمثلت بفض بعض المسيرات بالقوة، من قبل الأجهزة الأمنية، والاعتداء على المشاركين فيها واحتجاز آخرين.

وفيما يتعلق بالعمل الصحفي، اشارت الهيئة في تقريرها الى تعرض عدد من الصحفيين لسلسلة من الانتهاكات بحقهم، تتراوح بين تقييد الحرية الصحفية، وتقييد العمل الصحفي، من خلال اعتقال صحفيين وملاحقتهم بصورة غير قانونية، ومنعهم من تغطية الأحداث، بالإضافة إلى الاعتداءات الجسدية ضد صحفيين واستدعائهم ومحاكمتهم، وكذلك منع طباعة وتوزيع بعض الصحف.

وطالبت الهيئة الرئيس، ووزارة الداخلية، بإصدار تعليمات للأجهزة الأمنية، بعدم ممارسة التعذيب، وسوء المعاملة، في مراكز الاحتجاز والتوقيف، ومحاسبة المتورطين في ذلك، وتوفير التأهيل النفسي والجسدي اللازم للأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب، وتعويض المتضررين من هذه الأفعال، كما

أوصت بضرورة اصدار السلطة الفلسطينية، تعليمات واضحة للأجهزة الأمنية بالتوقف الفوري عن ممارسة أي شكل من أشكال، سوء المعاملة أو التعذيب، وضرورة تقديم المخالفين لتلك التعليمات إلى الجهات القضائية المختصة لمعاقبتهم.

القدس

الاتحاد الاوروبي يصدر بيانا حول التقرير السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

رام الله - **معا** - بين الاتحاد الاوروبي في بيان صادر عنه حول التقرير السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الانسان، بانه يشعر بالقلق ازاء هذه التقارير المتكررة حول حالات التعذيب وسوء معاملة المعتقلين من قبل الأجهزة الفلسطينية المسؤولة عن تنفيذ القانون ويرحب بالتعليمات الرئاسية حول احترام حظر التعذيب باعتبار هذه التعليمات ردا مناسبا ولا لبس فيهن وبقرار الرئيس عباس تشكيل لجنة لمتابعة جميع التوصيات الواردة في التقرير.

واضاف البيان بأن الاتحاد الأوروبي يدعم بشكل كامل العمل الهام الذي تقوم به الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ويدعو السلطة الفلسطينية إلى الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الهيئة، والذي بدوره يدل على الالتزام الفلسطيني باحترام وتعزيز حقوق الإنسان.

واوضح البيان بأن الاتحاد الأوروبي سيواصل تشجيع دعم حقوق الإنسان من جانب الجميع في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا سيما من خلال حواره المنتظم مع السلطات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية فضلا عن تقديم الدعم للمؤسسات الفلسطينية والمجتمع المدني.

معا

الهيئة المستقلة: تصاعد الانتهاكات في الضفة والقطاع

رام الله- شبكة راية الإعلامية: قالت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" في تقريرها السنوي، إنها رصدت ارتفاعا في نسبة الشكاوى التي تلقتها العام الماضي (2012)، لا سيما فيما يخص التعذيب، وذلك مقارنة بالعام الذي سبقه، مشيرة إلى أنها رصدت 3185 شكوى، تشتمل انتهاكات لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأشار ممثلو الهيئة، خلال مؤتمر صحفي، عقدوه في رام الله، اليوم الثلاثاء، للإعلان عن التقرير السنوي للهيئة، إلى أن الشكاوى تمحورت حول ادعاءات التعذيب، والحق في الحياة والاعتداء على التجمعات السلمية والصحفية، وعدم تنفيذ قرارات المحاكم، والقتل خارج نطاق القانون. وأشاروا إلى أن هناك ارتفاعا في نسبة الشكاوى الواردة للهيئة عام 2012 بنسبة 10 % مقارنة بالعام الذي سبقه.

وأوضح التقرير أن محاكم قطاع غزة أصدرت 11 حكما بالإعدام، معتبرا أن هذه الأحكام مخالفة للقانون الأساس الفلسطيني.

واشار الى أنه لم يصدر أي حكم بالإعدام من قبل محاكم السلطة الوطنية في الضفة، خلال العام الماضي، لكن القضاء المدني والعسكري التابعين للحكومة المقالة في غزة اصدرا ما مجموعه 11 حكما بالاعدام حيث أصدر القضاء المدني التابع للحكومة المقالة في غزة، 6 احكام بالاعدام كما اصدر القضاء العسكري التابع للحكومة المقالة 5 أحكام اعدام اخرى، معتبرا أن هذه الأحكام مخالفة للقانون الأساس، حيث انها تتطلب مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قبل تنفيذها.

وتضمن التقرير عددا من الشكاوى المتعلقة بانتهاك الحق بالسلامة الجسدية، وادعاءات التعذيب، والتعرض للمعاملة القاسية، وسوء المعاملة، موضحا أن هناك ارتفاعا كبيرا في عدد هذه الشكاوى مقارنة بعام 2011 خاصة المتعلقة بالتعذيب، فيما لم تقّر الأجهزة الأمنية والنيابة العامة أو العسكرية بصحة الادعاءات المذكورة في هذه الشكاوى.

وأضاف التقرير انه رغم نفي الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة، وجود محتجزين لديها لاعتبارات سياسية، إلا أنه تم رصد 176 حالة احتجاز على خلفية سياسية، منها 142 في الضفة، و 34 في غزة، فيما سجل تقرير الهيئة 11 حالة وفاة داخل السجون، منها حالتان في الضفة الغربية و 9 في غزة، منهم اشخاص كانوا متهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال، تم قتلهم والتمثيل بهم على الملأ، وفي الشارع العام، خلافا للقانون الأساس والقوانين الدولية.

واستعرض التقرير الشكاوى حول تعرض الحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى العديد من الانتهاكات، والتي تمثلت بفض بعض المسيرات بالقوة، من قبل الأجهزة الأمنية، والاعتداء على المشاركين فيها واحتجاز آخرين.

وفيما يتعلق بالعمل الصحفي، اشارت الهيئة في تقريرها الى تعرض عدد من الصحفيين لسلسلة من الانتهاكات بحقهم، تتراوح بين تقييد الحرية الصحفية، وتقييد العمل الصحفي، من خلال اعتقال صحفيين وملاحقتهم بصورة غير قانونية، ومنعهم من تغطية الأحداث، بالإضافة إلى الاعتداءات الجسدية ضد صحفيين واستدعائهم ومحاكمتهم، وكذلك منع طباعة وتوزيع بعض الصحف.

وطالبت الهيئة الرئيس، ووزارة الداخلية، بإصدار تعليمات للأجهزة الأمنية، بعدم ممارسة التعذيب، وسوء المعاملة، في مراكز الاحتجاز والتوقيف، ومحاسبة المتورطين في ذلك، وتوفير التأهيل النفسي والجسدي اللازم للأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب، وتعويض المتضررين من هذه الأفعال، كما أوصت بضرورة اصدار السلطة الفلسطينية، تعليمات واضحة للأجهزة الأمنية بالتوقف الفوري عن ممارسة أي شكل من أشكال، سوء المعاملة أو التعذيب، وضرورة تقديم المخالفين لتلك التعليمات إلى الجهات القضائية المختصة لمعاقبتهم.

المصدر: وكالات

«ديوان المظالم»:

شكاوى التعذيب ترتفع وتراجع الاعتقال السياسي

فلسطين 24 - أكد التقرير السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استمرار انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة وتلك التابعة للحكومة المقالة في العام 2012.

ومن ابرز أشكال الانتهاكات التي اعلن عنها في مؤتمر صحفي برام الله وغزة اليوم: إعدامات خارج القانون، والتعذيب أو سوء المعاملة، بالاضافة إلى الاحتجاز التعسفي، وعدم احترام قرارات المحاكم او المماطلة في تنفيذها، وانتهاكات حرية التعبير والحريات الصحافية فضلا عن انتهاك حرية التنقل وغيرها.

ورصد التقرير ارتفاعا في عدد الشكاوى المتعلقة بادعاءات سوء المعاملة والتعذيب وفي المقابل انخفاضا في "الاعتقال التعسفي».

وفي ما يلي أبرز ما جاء في ملخص التقرير السنوي للهيئة:

إعدامات خارج نطاق القانون:

لم يصدر عن محاكم السلطة الوطنية في الضفة الغربية المدنية أو العسكرية بعامة أية أحكام إعدام، في حين لم يتوقف القضاء المدني والعسكري في قطاع غزة عن إصدار أحكام بالإعدام، حيث صدر في عام 2012 ستة أحكام بالإعدام، واحد منها صدر عن المحاكم المدنية وخمسة أحكام أخرى صدرت عن المحاكم العسكرية.

ورغم مطالبات الهيئة المتكررة بعدم إصدار أحكام بالإعدام وعدم تنفيذها، إلا أن الحكومة في قطاع غزة نفّذت في عام 2012 ستة أحكام بالإعدام، ثلاثة منها كانت قد صدرت في عام 2010، وثلاثة أخرى صدرت في عام 2011 وقد تم تنفيذ هذه الأحكام خلافا لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني، الذي يشترط مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المدنية أو العسكرية قبل تنفيذها، حيث لم يصدّق رئيس السلطة الوطنية على أي من الأحكام المنفذة.

ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة:

تلقت الهيئة 603 شكاوى تتضمن ادعاءات التعذيب وادعاءات ماسة بالسلامة الجسدية، 431 منها في قطاع غزة و 271 في الضفة، بالإضافة إلى 25 ادعاء بالتعرض للمعاملة القاسية واللا إنسانية أثناء التوقيف. وبمقارنة تلك الادعاءات الواردة للهيئة في عام 2102 مع الادعاءات الواردة في عام 1102 ، يلاحظ أن هناك ارتفاعا واضحا وكبيرا في عدد الادعاءات المتعلقة بالتعذيب في هذا العام عن العام السابق، حيث سجلت الهيئة في عام 1102 412 ادعاء بالتعذيب.

الاحتجاز التعسفي:

يشكل استمرار الاحتجاز التعسفي أحد المؤشرات الدالة على حالة حقوق الإنسان في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من النفي المتكرر لوجود "محتجزين بشكل تعسفي على اعتبارات سياسية" لدى الأجهزة الأمنية في

الضفة الغربية وقطاع غزة، على اعتبار أن عمليات الاحتجاز تتم بدوافع أمنية وليس على خلفية حرية الرأي والتعبير أو الانتماء السياسي، إلا أن واقع الحال يشير إلى أنماط الانتهاكات التي صاحبت وما زالت تصاحب حالات الاحتجاز التعسفي من حيث عدم توجيه تهم حقيقية للمحتجزين، وعدم تمكين ذويهم من زيارتهم بصورة حرة، وعدم تمكن محاميهم من الاتصال بهم بالطرق المتاحة قانونًا.

فقد سجلت الهيئة أثناء زياراتها الرسمية والدورية لمراكز الاحتجاز والتوقيف وقوع 671 حالة احتجاز تعسفي على خلفية سياسية كان منها 241 حالة في الضفة الغربية، مقابل ذلك سجلت الهيئة وقوع 43 حالة احتجاز تعسفي على خلفية سياسية في قطاع غزة. ادعى خلالها مقدمو الشكاوى تعرضهم للاعتقال والاحتجاز بسبب انتماءاتهم وخلفياتهم السياسية. مع ذلك لاحظت الهيئة وجود انخفاض واضح طرأ على هذا المحور إذ إنها كانت قد سجلت وقوع 433 حالة اعتقال خلال عام 1102 .

عدم احترام قرارات المحاكم، أو المماطلة في تنفيذها:

تلقت الهيئة 78 شكوى في هذا الصدد في الضفة الغربية، و 81 شكوى في قطاع غزة، مع أن الهيئة تؤكد من جديد على ضرورة احترام قرارات المحاكم والعمل فورا على تنفيذها دون إبطاء، مع اعتبار الامتناع عن تنفيذها جريمة كما وصفها القانون الأساسي المعدل لعام 3002.

انتهاكات الحق في التجمع السلمي:

استمر خلال عام 2102 تعرض الحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى العديد من الانتهاكات، وتبين ذلك من خلال الشكاوى التي وردت للهيئة وتوثيق باحثيها لبعض مظاهر التجمع السلمي من مسيرات، حيث تمثلت الانتهاكات في: أ- فض بعضها بالقوة من قبل الأجهزة الأمنية. ب- الاعتداء على بعض المشاركين فيها. ج- احتجاز بعض المشاركين في تلك التجمعات.

انتهاكات الحق في حرية التعبير والحريات الصحافية:

شهد عام 2102 العديد من الاعتداءات على الحرية الشخصية للصحافيين الفلسطينيين، فقد رصدت الهيئة سلسلة من أنماط الانتهاكات التي تعرض لها الصحافيون والعمل الصحافي برمته، من تقييد للحريات الصحافية، ومحاصرة للعمل الصحافي، وذلك من خلال ممارسات وإجراءات انتهجتها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، تمثلت في:

أ- الاعتقال وملاحقة الصحافيين بصورة غير قانونية، ب- منع التغطية. ج- الاعتداءات الجسدية ضد الصحافيين. د- استدعاء بعض الصحافيين وممارسة الضغط عليهم ومحاكمتهم وتقييد حرياتهم. ه- منع طباعة وتوزيع بعض الصحف.

انتهاكات الحق في التنقل والسفر

رصدت الهيئة نمطين من هذا الانتهاك تمثلا في: أ- الامتناع من قبل السلطة في الضفة)وزارة الداخلية(عن إصدار جوازات السفر لمواطنين في قطاع غزة. ب- قيام الحكومة في قطاع غزة بمنع سفر المواطنين هناك بالقوة، أو اشتراط إعلام الحكومة المسبق بسفر العاملين في المنظمات الأهلية.

فلسطين 24

إرتفاع نسبة إنتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية

الحياة

رام الله – محمد يونس - الحياة اللندنية - الأربعاء ٢٢ مايو ٢٠١٣

أعلنت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» أمس أن انتهاكات حقوق الانسان في الضفة الغربية وقطاع غزة زادت العام الماضي بنسبة عشرة في المئة عن العام الذي سبقه.

وقالت الهيئة في تقريرها السنوي الذي اعلنته في مؤتمر صحافي في مدينة رام الله، إنها رصدت العام الماضي 3185 شكوى حول انتهاكات لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، موضحة ان هذه الانتهاكات تنوعت من الاعتداء على الحق في الحياة وممارسة التعذيب الى الاعتداء على التجمعات السلمية والصحافية، وعدم تنفيذ قرارات المحاكم، والقتل خارج نطاق القانون.

وتضمن التقرير عرضاً للشكاوى التي تلقتها الهيئة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ودور الهيئة في الرقابة على مراكز التوقيف والاحتجاز، مبيناً ان الانقسام كان سبباً رئيسياً وراء الكثير من هذه الانتهاكات.

وجاء في التقرير أن القضاء المدني والعسكري في غزة اصدر حكماً بالإعدام على 11 شخصاً، معتبراً هذه الأحكام مخالفة للقانون الأساسي الذي يشترط مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المدنية أو العسكرية قبل تنفيذها.

وقال التقرير ان هناك ارتفاعاً كبيراً في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات الحق بالسلامة الجسدية وادعاءات التعذيب، والتعرض للمعاملة القاسية وسوء المعاملة. وأضاف: «على رغم نفي الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وجود محتجزين لديها على اعتبارات سياسية إلا أنه تم رصد 176 حالة احتجاز على خلفية سياسية منها 142 في الضفة، و34 في غزة».

وسجل تقرير الهيئة «11 حالة وفاة داخل السجون، منها حالتان في الضفة الغربية و9 في غزة بعضهم كان متهماً بالتعاون مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، تم قتلهم والتمثيل بهم على الملأ وفي الشارع العام خلافاً للقانون الأساسي والقوانين الدولية».

وتضمن التقرير عدداً من الانتهكات بشأن الحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تمثلت بفض بعض المسيرات بالقوة من جانب الأجهزة الأمنية والاعتداء على المشاركين فيها واحتجاز آخرين.

وقالت الهيئة إن عدداً من الصحافيين تعرض لانتهاكات تمثلت في اعتقال بعضهم وملاحقتهم بصورة غير قانونية، ومنعهم من تغطية الأحداث، بالإضافة إلى الاعتداءات الجسدية ضد الصحافيين واستدعائهم ومحاكمتهم، كذلك منع طباعة وتوزيع بعض الصحف.

وأوصت الهيئة الرئيس الفلسطيني بالامتناع عن المصادقة على أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية، وإحالة كافة قضايا المواطنين المدنيين الذين صدرت بحقهم أحكام بالإعدام من المحاكم العسكرية إلى المحاكم المدنية صاحبة الاختصاص الأصيل، من أجل إعادة النظر في تلك الأحكام.

وحضت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوقف عن اعتقال واستدعاء الصحافيين، والتوقف عن اعتقال المواطنين على خلفية الرأي والتعبير أو المشاركة في التجمعات السلمية، وضرورة قيام النيابة العامة والقضاة بإجراء التفتيش والزيارات الدورية لمراكز التوقيف الفلسطينية، لضمان التحقق من عدم وجود مخالفات قانونية فيها.

وطالبت الهيئة الرئيس ووزارة الداخلية بإصدار تعليماتها للأجهزة الأمنية بعدم ممارسة التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز والتوقيف، ومحاسبة المتورطين في ذلك، وتوفير التأهيل النفسي والجسدي اللازم للأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب وتعويض المتضررين من هذه الأفعال.

وشددت الهيئة على إجراء مصالحة حقيقية تُمكّن المواطنين من ممارسة حقهم في اختيار من يمثلونهم في إدارة شؤونهم المحلية ولا سيما في الهيئات المحلية في قطاع غزة والهيئات التي لم تجرِ فيها انتخابات في الضفة الغربية.

كما أوصت بضرورة التوقف عن تنفيذ أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم انسجاماً مع التوجه الدولي المتزايد لوقف العمل بهذه العقوبة وإلغائها، كذلك استكمال عملية تعديل قانون العقوبات بخاصة بالبنود المتعلقة بجرائم قتل النساء وضمان حقهن في السلامة الجسدية من القتل على خلفية ما يسمى «الشرف».

وطالبت بضرورة قيام النيابة العامة بالتحقيق في كافة حالات الوفاة غير الطبيعية، وعدم إغلاق الملفات وإفلات الجناة من العقاب، ووضع نظام محدد وإجراءات واضحة في حال تشكيل لجان تحقيق وتحديد سقف زمني لهذه اللجان، وضرورة تعويض السلطة الوطنية المواطنين عما لحق بهم من ضرر نتيجة ما تعرضوا له من انتهاكات واعتداءات، وضرورة تفعيل الأجسام الرقابية في الأجهزة الأمنية وجهاز الشرطة واستحداث مكتب المفتش العام في وزارة الداخلية.

واحتوى التقرير ايضاً على الانتهكات الاسرائيلية لحقوق الانسام المتمثلة في الإجراءات العسكرية، ومصادرة الأراضي، والاعتقال الإداري، والاستيطان، وعرقلة حركة المواطنين على الحواجز العسكرية بطريقة منافية للقوانين والأعراف الدولية والإنسانية.

وأوصت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الضغط على الحكومة الاسرائيلية بغية وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين، ووقف الاستيطان، داعية إلى ممارسة ضغط على المجتمع الدولي لتطبيق الاتفاقيات الدولية ووضع حد لممارسات الاحتلال تجاه الأسرى بخاصة المضربين عن الطعام وتحسين ظروفهم المعيشية.

ورحبت بعثات دول الاتحاد الاوروبي في القدس ورام الله بالتقرير، معربة عن قلق الاتحاد ازاء التقارير المتكررة حول حالات التعذيب وسوء معاملة المعتقلين من قبل الأجهزة الفلسطينية المسؤولة عن تنفيذ القانون. ونوّهت البعثات في بيان لها بالتعليمات الرئاسية حول احترام حظر التعذيب، مشيرة الى ان الاتحاد سيواصل تشجيع دعم حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا سيما من خلال حواره المنتظم مع السلطات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية فضلاً عن تقديم الدعم للمؤسسات الفلسطينية والمجتمع المدني.

الحياة اللندنية

د. حرب: الاحتلال المنتهك الأول لحقوق الإنسان في فلسطين

2013/5/21 مؤتمر صحفي حول التقرير السنوي الثامن عشر، لوضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية

رام الله 21-5-2013 وفا- قال تقرير صادر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، إن الهيئة رصدت عام 2012 نحو 3185 شكوى تحتوي على انتهاكات لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، موضحا أن هناك ارتفاعا في نسبة الشكاوى الواردة للهيئة بنسبة 10 % مقارنة بعام 2011.

وأشارت الهيئة خلال مؤتمر صحفي عقدته في رام الله، اليوم الثلاثاء، للإعلان عن تقريرها السنوي، إلى استمرار انتهاك حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة بأشكال مختلفة، تمحورت في معظمها حول ادعاءات التعذيب والحق في الحياة والاعتداء على التجمعات السلمية والصحفية، وعدم تنفيذ قرارات المحاكم والقتل خارج نطاق القانون.

ويركز التقرير على وضع حقوق الإنسان خلال العام الماضي، والبيئة السياسية والمتغيرات الحاصلة على وضع حقوق الإنسان في فلسطين، بالإضافة إلى حالة الحقوق والحريات العامة والمساءلة والمحاسبة، كما استعرض ملخصاً للشكاوى التي تلقتها الهيئة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ودور الهيئة في الرقابة على مراكز التوقيف والاحتجاز.

وفيما يتعلق بتصاعد إجراءات الاحتلال الإسرائيلي والعدوان الجديد على قطاع غزة، بيّن التقرير أن إسرائيل واصلت خلال عام 2012 إجراءاتها العسكرية واحتلالها لفلسطين واعتداءها على المدن والقرى الفلسطينية ومصادرة الأراضي، بالإضافة إلى استمرار سياسة الاعتقال الإداري، والاستيطان، وعرقلة حركة المواطنين على الحواجز العسكرية بطريقة منافية للقوانين والأعراف الدولية والإنسانية.

وأشار التقرير إلى استمرار معاناة الفلسطينيين نتيجة الانقسام الداخلي الفلسطيني، حيث رصدت الهيئة خلال عام 2012 جملة من الانتهاكات بحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي يعد الانقسام سببا رئيسا لها.

ولفت إلى أنه لم يتم إصدار أية أحكام بالإعدام من قبل محاكم السلطة الوطنية في الضفة سواء المدنية أو العسكرية بعامة في حين أصدر القضاء المدني والعسكري في غزة حكما بالإعدام على ستة أشخاص عن المحاكم المدنية وخمسة عن المحاكم العسكرية، معتبرا أن هذه الأحكام مخالفة للقانون الأساسي الذي يشترط مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المدنية أو العسكرية قبل تنفيذها.

كما تضمن التقرير عددا من الشكاوى التي وصلت للهيئة المستقلة، والمتعلقة بانتهاكات الحق بالسلامة الجسدية وادعاءات التعذيب، التعرض للمعاملة القاسية وسوء المعاملة، موضحا أن هناك ارتفاعا كبيرا في عدد هذه الشكاوى مقارنة بعام 2011 خاصة المتعلقة بالتعذيب، فيما لم تقّر الأجهزة الأمنية والنيابة العامة أو العسكرية بصحة الادعاءات المذكورة في هذه الشكاوى.

وأضاف التقرير إنه وعلى رغم نفي الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وجود محتجزين لديها على اعتبارات سياسية إلا أنه تم رصد 176 حالة احتجاز على خلفية سياسية منها 142 في الضفة، و34 في غزة فيما سجل تقرير الهيئة 11 حالة وفاة داخل السجون، منها حالتان في الضفة الغربية و9 في غزة منها كانوا متهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، تم قتلهم والتمثيل بهم على الملأ وفي الشارع العام خلافا للقانون الأساسي والقوانين الدولية.

واستعرض التقرير الشكاوي التي وردت للهيئة حول استمرار تعرض الحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى العديد من الانتهاكات، والتي تمثلت بفض بعض المسيرات بالقوة من قبل الأجهزة الأمنية والاعتداء على المشاركين فيها واحتجاز آخرين.

وفيما يتعلق بالعمل الصحفي بيّنت الهيئة في تقريرها تعرض عدد من الصحفيين إلى سلسلة من الانتهاكات بحقهم تتراوح بين تقييد للحرية الصحفية، وتقييد للعمل الصحفي، من خلال اعتقال الصحفيين وملاحقتهم بصورة غير قانونية، ومنعهم من تغطية الأحداث، بالإضافة إلى الاعتداءات الجسدية ضد الصحفيين واستدعائهم ومحاكمتهم، كذلك منع طباعة وتوزيع بعض الصحف.

وتطرق التقرير إلى أثر تعطل عمل المجلس التشريعي للعام الخامس على التوالي نتيجة لاستمرار الانقسام واعتقال عدد من النواب من قبل قوات الاحتلال والذي أدى إلى التأثير سلبا على حياة المواطن الفلسطيني نتيجة عدم تمكن المجلس من إقرار القوانين والتشريعات التي تمس نواحي حياته وحقوقه وتعزز وحدة النظام القانوني الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم قيامه بدوره الرقابي في الجانبين المالي والإداري على المؤسسات.

وأوصت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقريرها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الضغط على حكومة الاحتلال لوضع حد للانتهاك الإسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين، ووقف الاستيطان، داعية إلى ممارسة ضغط على المجتمع الدولي لتطبيق الاتفاقيات الدولية ووضع حد لممارسات الاحتلال تجاه الأسرى خاصة المضربين عن الطعام وتحسين ظروفهم المعيشية.

وفيما يتعلق بالحق في الحياة والسلامة الجسدية، أوصت الهيئة في تقريرها بضرورة استمرار رئيس دولة فلسطين بالامتناع عن المصادقة على أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية، وإحالة كافة قضايا المواطنين المدنيين الذين صدر بحقهم أحكام بالإعدام من المحاكم العسكرية إلى المحاكم المدنية صاحبة الاختصاص الأصيل، من أجل إعادة النظر في تلك الأحكام.

كما دعت إلى ضرورة توقف الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن اعتقال واستدعاء الصحافيين، كذلك اعتقال المواطنين على خلفية الرأي والتعبير أو المشاركة في التجمعات السلمية، وضرورة قيام النيابة العامة والقضاة بإجراء التفتيش والزيارات الدورية لمراكز التوقيف الفلسطينية، لضمان التحقق من عدم وجود مخالفات قانونية فيها.

وطالبت الهيئة الرئيس ووزارة الداخلية بإصدار تعليماتها للأجهزة الأمنية بعدم ممارسة التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز والتوقيف، ومحاسبة المتورطين في ذلك، وتوفير التأهيل النفسي والجسدي اللازم للأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب وتعويض المتضررين من هذه الأفعال.

وشّدت على لزوم إجراء مصالحة حقيقية تُمكّن المواطنين من ممارسة حقهم في اختيار من يمثلونهم في إدارة شؤونهم المحلية، دون إعاقات، ولا سيما في الهيئات المحلية في قطاع غزة والهيئات التي لم تجرِ فيها انتخابات في الضفة الغربية.

كما أوصت الهيئة في تقريرها بضرورة التوقف عن تنفيذ أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم انسجاما مع التوجه الدولي المتزايد لوقف العمل بهذه العقوبة وإلغائها من الأنظمة القانونية التي تأخذ بها، كذلك استكمال عملية تعديل قانون العقوبات خاصة بالبنود المتعلقة بجرائم قتل النساء وضمان حقهن في السلامة الجسدية من القتل على خلفية ما يسمى ‹الشرف›.

ودعت الهيئة دولة فلسطين إلى التوقيع والمصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تتضمن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كذلك مراجعة التشريعات الفلسطينية المتعلقة بهذه القضية ومواءمتها مع المعايير الدولية.

وأوصت الهيئة بضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بإصدار تعليمات واضحة للأجهزة الأمنية بالتوقف الفوري عن ممارسة أي شكل من أشكال سوء المعاملة أو التعذيب، وضرورة تقديم المخالفين لتلك التعليمات إلى الجهات القضائية المختصة لمعاقبتهم.

وشددت على ضرورة إعادة انعقاد المجلس التشريعي صاحب الولاية العامة في موضوع المساءلة والمحاسبة وتفعيل الدوائر الرقابية في المجلس، مع ضرورة قيام النيابة العامة بدورها الأصيل وهو التحقيق في كافة الجرائم والانتهاكات التي تقع بحق المواطن الفلسطيني، وتقديم المخالفين والجناة للقضاء وعدم الإفلات من العقاب في حال ثبوت ذلك، وضرورة قيام النيابة العامة بدورها الرقابي على مراكز الاحتجاز.

وطالبت بضرورة قيام النيابة العامة بالتحقيق في كافة حالات الوفاة غير الطبيعية، وعدم إغلاق الملفات وإفلات الجناة من العقاب، ووضع نظام محدد وإجراءات واضحة في حال تشكيل لجان تحقيق وتحديد سقف زمني لهذه اللجان، وضرورة قيام السلطة الوطنية بتعويض المواطنين عما لحق بهم من ضرر نتيجة ما تعرضوا له من انتهاكات واعتداءات، وضرورة تفعيل الأجسام الرقابية في الأجهزة الأمنية وجهاز الشرطة واستحداث مكتب المفتش العام في وزارة الداخلية.

وثمن المفوض العام للهيئة أحمد حرب في المؤتمر الصحفي التعليمات التي أصدرها الرئيس محمود عباس قبل نحو أسبوع بشأن التأكيد على جميع الجهات ذات العلاقة الالتزام بنصوص القانون الأساسي التي تمنع أشكال التعذيب كافة وتحظر المعاملة المهينة.

واستعرض الآثار المدمرة للاحتلال على مجمل منظومة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة في شتى المجالات الاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والاجتماعية وعلى أداء السلطة الوطنية في حماية حقوق مواطنيها.

وقال في ظل هذه الظروف يغدو عمل الهيئة في ترقية وصيانة حقوق الإنسان في فلسطين أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد، ويجعل من الاحتلال الإسرائيلي المنتهك الأول لحقوق الإنسان في فلسطين.

وأوضح حرب أن استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الذي غيّب الرقابة التشريعية زاد الوضع تعقيداً ما ضاعف الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان بمختلف أنماطها.

وفي معرض تقييمه لوضع حقوق الإنسان للعام 2012 في فلسطين، أشار إلى تعزيز الجو الإيجابي بين السلطات التنفيذية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، الأمر الذي مكن الهيئة من القيام بمهامها في مراقبة وحماية حقوق الإنسان ليس بصداقة شديدة مع السلطات التنفيذية ولا بعداء افتراضي مسبق.

وأشاد بالمبدأ القانوني الصادر عن الهيئة العليا لمحكمة العدل الفلسطينية بتاريخ 4/9/2012 بخصوص المعلمين المفصولين من الوظيفة العمومية على أساس ‹المسح الأمني›، ومن ثم اتخاذ مجلس الوزراء قراره بإعادة المعلمين المفصولين كافة استناداً إلى ذلك المبدأ القانوني الصادر عن محكمة العدل العليا.

2013/5/21

مؤتمر صحفي حول التقرير السنوي الثامن عشر، لوضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية

الجزيرة نت : تُعرض الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) تقريرها السنوي اليوم بشأن وضع حقوق الإنسان والانتهاكات في **الضفة الغربية** وقطاع **غزة** لعام 2012.

وحسب المعلومات المتوفرة عن التقرير فإن الانتهاكات ضد الموقوفين من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد زادت خلال 2012 عما كانت عليه عام 2011.

كما أن تنفيذ أحكام الإعدام يجري من قبل الحكومة المقالة في غزة بتجاهل تام لروح ونص القانون الفلسطيني الذي يمنع ذلك إلا بعد توقيع من الرئيس.

ودأبت هيئات حقوقية عديدة، ومن ضمنها ديوان المظالم نفسه، على توجيه الانتقادات إلى كل من السلطة الفلسطينية والحكومة المقالة لما تقول إنها انتهاكات لحقوق الإنسان استمرت الحكومتان في اقترافها.

وفي الأشهر الماضية أكدت تقارير حقوقية للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان (المشكّلة بمرسوم رئاسي عام 1993) تزايد شكاوى التعذيب ضد الأجهزة الأمنية الفلسطينية منذ مطلع العام الجاري في كل من الضفة والقطاع وخاصة جهاز الشرطة.

ووثقت الهيئة جملة انتهاكات بينها استمرار التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز والتوقيف، واستمرار الاعتقال التعسفي دون إتباع الإجراءات القانونية (الاعتقال السياسي) واستمرار الفصل الوظيفي لأسباب سياسية وعدم تنفيذ القرارات القضائية.

الهيئة المستقلة ترصد 5813 انتهاكا لحقوق الإنسان العام 2102

الفتح نيوز- رام الله- قال تقرير صادر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ‹ديوان المظالم›، إن الهيئة رصدت عام 2012 نحو 3185 شكوى تحتوي على انتهاكات لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، موضحا أن هناك ارتفاعا في نسبة الشكاوى الواردة للهيئة بنسبة 10 % مقارنة بعام 2011.

وأشارت الهيئة خلال مؤتمر صحفي عقدته في رام الله، اليوم الثلاثاء، للإعلان عن تقريرها السنوي، إلى استمرار انتهاك حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة بأشكال مختلفة، تمحورت في معظمها حول ادعاءات التعذيب والحق في الحياة والاعتداء على التجمعات السلمية والصحفية، وعدم تنفيذ قرارات المحاكم والقتل خارج نطاق القانون.

ويركز التقرير على وضع حقوق الإنسان خلال العام الماضي، والبيئة السياسية والمتغيرات الحاصلة على وضع حقوق الإنسان في فلسطين، بالإضافة إلى حالة الحقوق والحريات العامة والمساءلة والمحاسبة، كما استعرض ملخصاً للشكاوى التي تلقتها الهيئة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ودور الهيئة في الرقابة على مراكز التوقيف والاحتجاز.

وفيما يتعلق بتصاعد إجراءات الاحتلال الإسرائيلي والعدوان الجديد على قطاع غزة، بيّن التقرير أن إسرائيل واصلت خلال عام 2012 إجراءاتها العسكرية واحتلالها لفلسطين واعتداءها على المدن والقرى الفلسطينية ومصادرة الأراضي، بالإضافة إلى استمرار سياسة الاعتقال الإداري، والاستيطان، وعرقلة حركة المواطنين على الحواجز العسكرية بطريقة منافية للقوانين والأعراف الدولية والإنسانية.

وأشار التقرير إلى استمرار معاناة الفلسطينيين نتيجة الانقسام الداخلي الفلسطيني، حيث رصدت الهيئة خلال عام 2012 جملة من الانتهاكات بحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي يعد الانقسام سببا رئيسا لها.

ولفت إلى أنه لم يتم إصدار أية أحكام بالإعدام من قبل محاكم السلطة الوطنية في الضفة سواء المدنية أو العسكرية بعامة في حين أصدر القضاء المدني والعسكري في غزة حكما بالإعدام على ستة أشخاص عن المحاكم المدنية وخمسة عن المحاكم العسكرية، معتبرا أن هذه الأحكام مخالفة للقانون الأساسي الذي يشترط مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المدنية أو العسكرية قبل تنفيذها.

كما تضمن التقرير عددا من الشكاوى التي وصلت للهيئة المستقلة، والمتعلقة بانتهاكات الحق بالسلامة الجسدية وادعاءات التعذيب، التعرض للمعاملة القاسية وسوء المعاملة، موضحا أن هناك ارتفاعا كبيرا في عدد هذه الشكاوى مقارنة بعام 2011 خاصة المتعلقة بالتعذيب، فيما لم تقّر الأجهزة الأمنية والنيابة العامة أو العسكرية بصحة الادعاءات المذكورة في هذه الشكاوى.

وأضاف التقرير إنه وعلى رغم نفي الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وجود محتجزين لديها على اعتبارات سياسية إلا أنه تم رصد 176 حالة احتجاز على خلفية سياسية منها 142 في الضفة، و34 في غزة فيما سجل تقرير الهيئة 11 حالة وفاة داخل السجون، منها حالتان في الضفة الغربية و9 في غزة منها كانوا متهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، تم قتلهم والتمثيل بهم على الملأ وفي الشارع العام خلافا للقانون الأساسي والقوانين الدولية.

واستعرض التقرير الشكاوي التي وردت للهيئة حول استمرار تعرض الحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى العديد من الانتهاكات، والتي تمثلت بفض بعض المسيرات بالقوة من قبل الأجهزة الأمنية والاعتداء على المشاركين فيها واحتجاز آخرين.

وفيما يتعلق بالعمل الصحفي بيّنت الهيئة في تقريرها تعرض عدد من الصحفيين إلى سلسلة من الانتهاكات بحقهم تتراوح بين تقييد للحرية الصحفية، وتقييد للعمل الصحفي، من خلال اعتقال الصحفيين وملاحقتهم بصورة غير قانونية، ومنعهم من تغطية الأحداث، بالإضافة إلى الاعتداءات الجسدية ضد الصحفيين واستدعائهم ومحاكمتهم، كذلك

منع طباعة وتوزيع بعض الصحف.

وتطرق التقرير إلى أثر تعطل عمل المجلس التشريعي للعام الخامس على التوالي نتيجة لاستمرار الانقسام واعتقال عدد من النواب من قبل قوات الاحتلال والذي أدى إلى التأثير سلبا على حياة المواطن الفلسطيني نتيجة عدم تمكن المجلس من إقرار القوانين والتشريعات التي تمس نواحي حياته وحقوقه وتعزز وحدة النظام القانوني الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم قيامه بدوره الرقابي في الجانبين المالي والإداري على المؤسسات.

وأوصت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقريرها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الضغط على حكومة الاحتلال لوضع حد للانتهاك الإسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين، ووقف الاستيطان، داعية إلى ممارسة ضغط على المجتمع الدولي لتطبيق الاتفاقيات الدولية ووضع حد لممارسات الاحتلال تجاه الأسرى خاصة المضربين عن الطعام وتحسين ظروفهم المعيشية.

وفيما يتعلق بالحق في الحياة والسلامة الجسدية، أوصت الهيئة في تقريرها بضرورة استمرار رئيس دولة فلسطين بالامتناع عن المصادقة على أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية، وإحالة كافة قضايا المواطنين المدنيين الذين صدر بحقهم أحكام بالإعدام من المحاكم العسكرية إلى المحاكم المدنية صاحبة الاختصاص الأصيل، من أجل إعادة النظر في تلك الأحكام.

كما دعت إلى ضرورة توقف الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن اعتقال واستدعاء الصحافيين، كذلك اعتقال المواطنين على خلفية الرأي والتعبير أو المشاركة في التجمعات السلمية، وضرورة قيام النيابة العامة والقضاة بإجراء التفتيش والزيارات الدورية لمراكز التوقيف الفلسطينية، لضمان التحقق من عدم وجود مخالفات قانونية فيها.

وطالبت الهيئة الرئيس ووزارة الداخلية بإصدار تعليماتها للأجهزة الأمنية بعدم ممارسة التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز والتوقيف، ومحاسبة المتورطين في ذلك، وتوفير التأهيل النفسي والجسدي اللازم للأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب وتعويض المتضررين من هذه الأفعال.

وشّدت على لزوم إجراء مصالحة حقيقية تُمكّن المواطنين من ممارسة حقهم في اختيار من يمثلونهم في إدارة شؤونهم المحلية، دون إعاقات، ولا سيما في الهيئات المحلية في قطاع غزة والهيئات التي لم تجرِ فيها انتخابات في الضفة الغربية.

كما أوصت الهيئة في تقريرها بضرورة التوقف عن تنفيذ أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم انسجاما مع التوجه الدولي المتزايد لوقف العمل بهذه العقوبة وإلغائها من الأنظمة القانونية التي تأخذ بها، كذلك استكمال عملية تعديل قانون العقوبات خاصة بالبنود المتعلقة بجرائم قتل النساء وضمان حقهن في السلامة الجسدية من القتل على خلفية ما يسمى ‹الشرف›.

ودعت الهيئة دولة فلسطين إلى التوقيع والمصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تتضمن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كذلك مراجعة التشريعات الفلسطينية المتعلقة بهذه القضية ومواءمتها مع المعايير الدولية.

وأوصت الهيئة بضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بإصدار تعليمات واضحة للأجهزة الأمنية بالتوقف الفوري عن ممارسة أي شكل من أشكال سوء المعاملة أو التعذيب، وضرورة تقديم المخالفين لتلك التعليمات إلى الجهات القضائية المختصة لمعاقبتهم.

وشددت على ضرورة إعادة انعقاد المجلس التشريعي صاحب الولاية العامة في موضوع المساءلة والمحاسبة وتفعيل الدوائر الرقابية في المجلس، مع ضرورة قيام النيابة العامة بدورها الأصيل وهو التحقيق في كافة الجرائم والانتهاكات التي تقع بحق المواطن الفلسطيني، وتقديم المخالفين والجناة للقضاء وعدم الإفلات من العقاب في حال ثبوت ذلك، وضرورة قيام النيابة العامة بدورها الرقابي على مراكز الاحتجاز.

وطالبت بضرورة قيام النيابة العامة بالتحقيق في كافة حالات الوفاة غير الطبيعية، وعدم إغلاق الملفات وإفلات الجناة من العقاب، ووضع نظام محدد وإجراءات واضحة في حال تشكيل لجان تحقيق وتحديد سقف زمني لهذه اللجان، وضرورة قيام السلطة الوطنية بتعويض المواطنين عما لحق بهم من ضرر نتيجة ما تعرضوا له من انتهاكات واعتداءات، وضرورة تفعيل الأجسام الرقابية في الأجهزة الأمنية وجهاز الشرطة واستحداث مكتب المفتش العام في وزارة الداخلية.

وثمن المفوض العام للهيئة أحمد حرب في المؤتمر الصحفي التعليمات التي أصدرها الرئيس محمود عباس قبل نحو أسبوع بشأن التأكيد على جميع الجهات ذات العلاقة الالتزام بنصوص القانون الأساسي التي تمنع أشكال التعذيب كافة وتحظر المعاملة المهينة.

واستعرض الآثار المدمرة للاحتلال على مجمل منظومة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة في شتى المجالات الاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والاجتماعية وعلى أداء السلطة الوطنية في حماية حقوق مواطنيها.

وقال في ظل هذه الظروف يغدو عمل الهيئة في ترقية

وصيانة حقوق الإنسان في فلسطين أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد، ويجعل من الاحتلال الإسرائيلي المنتهك الأول لحقوق الإنسان في فلسطين.

وأوضح حرب أن استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الذي غيّب الرقابة التشريعية زاد الوضع تعقيداً ما ضاعف الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان بمختلف أنماطها.

وفي معرض تقييمه لوضع حقوق الإنسان للعام 2012 في فلسطين، أشار إلى تعزيز الجو الإيجابي بين السلطات التنفيذية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، الأمر الذي مكن الهيئة من القيام بمهامها في مراقبة وحماية حقوق الإنسان ليس بصداقة شديدة مع السلطات التنفيذية ولا بعداء افتراضي مسبق.

وأشاد بالمبدأ القانوني الصادر عن الهيئة العليا لمحكمة العدل الفلسطينية بتاريخ 4/9/2012 بخصوص المعلمين المفصولين من الوظيفة العمومية على أساس ‹المسح الأمني›، ومن ثم اتخاذ مجلس الوزراء قراره بإعادة المعلمين المفصولين كافة استناداً إلى ذلك المبدأ القانوني الصادر عن محكمة العدل العليا.

http//:www.alfatehnews.com/arabic?/action=detail&id45324=

مقتل 11 شخصًا في مراكز التوقيف الفلسطينية العام الماضي

رام الله-فراس برس:أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) تقريرها السنوي عن وضع حقوق الإنسان لعام 2012.

وجاء في التقرير أن عام 2012 شهد ازديادا لعدد الشكاوى المقدمة بنسبة 10 % عن عام 2011، ما يؤشر على الوضع المتدني لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

وقالت الهيئة إن 11 شخصا قتلوا في مراكز التوقيف، اثنان منهم في الضفة وتسعة في قطاع غزة، سبعة منهم متهمون بالتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي.

وقال رئيس هيئة حقوق الإنسان أحمد حرب، إن هذا التقرير مرّ في أوقات مهمة، أبرزها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وحصول فلسطين على صفة الدولة المراقب في الأمم المتحدة.

وشدد حرب على أهمية النهوض بمستوى حقوق الإنسان وإن كان الربع الأخير من عام 2012 تحسنًا فيها.

من جهتها، قالت المديرة التنفيذية للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان رندا سنيورة، إن الحقوق والحريات العاملة أخذت أهمية كبيرة في هذا التقرير السنوي، والضرورة بتنفيذ كافة التوصيات التي جاءت من خلال نتائج الرصد الذي قامت به الهيئة.

وحسب التقرير، فإن الانقسام الفلسطيني كان أكبر عقبة أمام حقوق الإنسان في الضفة والقطاع، خاصة بعد تعطل المجلس التشريعي وغياب السلطة الرقابية على السلطة التنفيذية.

وقال النائب عن كتلة التغيير والاصلاح ناصر عبد الجواد، إن الانتهاكات التي ذُكرت في التقرير قليلة مقارنة مع ما يحصل على أرض الواقع، مطالبًا الرئيس محمود عباس بالاهتمام في حقوق الإنسان وتفعيل المجلس التشريعي.

وأوصى تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، بضرورة توقف الأجهزة الأمنية عن استجواب المواطنين على خلفية الرأي والتعبير، إضافة إلى وضع حد لقتل النساء تحت مسمى "الشرف"، ما يُعدّ انتهاكا صارخًا لحقوق الإنسان.

فراس برس

«اكسبرس نيوز" فلسطين/ السلطة/ تعذيب/ تقرير حقوقي
الأربعاء 22 آيار 2013

«المستقلة لحقوق الإنسان»: تصاعد حالات "التعذيب" في سجون السلطة الفلسطينية

رام الله (فلسطين) - خدمة قدس برس
أكدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، أنها رصدت ارتفاعًا في نسبة الشكاوى التي تلقتها العام الماضي (2012) ضد أجهزة الأمن الفلسطينية، لا سيما فيما يخص "التعذيب"، وذلك مقارنة بالعام الذي سبقه، مشيرة إلى أنها رصدت 3185 شكوى، تشتمل انتهاكات لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المؤتمر الصحافي عبر بعض المواقع الإلكترونية

http://www.qudspress.com/?p=141838

http://www.zhrt-alrbe3.com/ps/zhrt42855

http//:www.youtube.com/watch?v=gssWWzo28z4

http//:www.youtube.com/watch?v2=P38N2lHKEI

http//:www.arn.ps/archives84100/

الرئيس يصدر تعليماته بالالتزام بالقوانين التي تمنع أشكال التعذيب كافة

رام الله 14-5-2013 وفا- أصدر رئيس دولة فلسطين محمود عباس، اليوم الثلاثاء، تعليماته بشأن التأكيد على جميع الجهات ذات العلاقة بالالتزام بنصوص القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة التي تمنع أشكال التعذيب كافة، وتحظر المعاملة المهينة وتحرم السلوك الذي يمس بالكرامة الإنسانية.

وفيما يلي نص التعليمات:

تعليمات

بشأن التأكيد على الالتزام بحظر أشكال التعذيب كافة

التزاما منا بأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته،

وعلى ضوء تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان رقم (18) لعام 2013م

وبناء على الصلاحيات المخولة لنا،

وتحقيقا للمصلحة العامة،

أصدرنا التعليمات الآتية

أولا:

التأكيد على جميع الجهات ذات العلاقة بالتوقيف والاحتجاز والتحقيق بضرورة الالتزام بنصوص القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة التي تمنع أشكال التعذيب كافة، وتحظر المعاملة المهينة وتحرم السلوك الذي يمس بالكرامة الإنسانية، والتأكيد على احترام الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات والإعلانات الدولية كافة والمتعلقة باحترام حقوق الإنسان، وذلك لإبراز الوجه الحضاري للشعب الفلسطيني .

ثانيا:

التأكيد على جميع الجهات ذات العلاقة باتخاذ التدابير اللازمة كافة لتفعيل وتطوير عمل أدوات الرقابة لضمان تنفيذ هذه التعليمات والالتزام بالقوانين ذات العلاقة.

صدرت في مدينة رام الله بتاريخ:2013/05/14م

محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطيني

الهيئة المستقلة تصدر تقرير تقصي حقائق حول

وفاة المواطن أسامة منصور
في مقر الاستخبارات العسكرية

ضمن سلسلة تقارير تقصي الحقائق التي تصدرها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان صدر مؤخراً تقريراً بعنوان (تقرير تقصي حقائق حول وفاة المواطن أسامة منصور في مقر الاستخبارات العسكرية)، ويأتي هذا التقرير في اطار عمل الهيئة ودورها في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني، وذلك للوقوف على ظروف وفاة المواطن أسامة منصور أثناء احتجازه في مقر توقيف الاستخبارات العسكرية في مدينة رام الله.

ويبحث التقرير في ظروف احتجاز المواطن المذكور، وهل كانت تلك الظروف منسجمة وأحكام القانون؟ وما هي الإجراءات القانونية التي تم اتخاذها؟ كما يبحث أيضاً في ظروف وفاته، والروايات التي قيلت في هذا الشأن ونتائج التحقيقات الطبية في ذلك الأمر، علاوة على البحث في الإجراءات والمتابعات الحكومية التي جرت للوقوف على حقيقة الاحتجاز والوفاة للمواطن أسامة منصور. وورد في ختام التقرير المتابعات التي قامت بها الهيئة حول حادثة الوفاة هذه، وما نتج عنها وترتب عليها من انتهاك أو انسجام مع أحكام القانون.

ويشتمل التقرير ثلاثة أجزاء تناول الجزء الأول ظروف الاحتجاز والوفاة. فيما تناول الجزء الثاني المتابعات الحكومية لظروف الاحتجاز والوفاة. أما الجزء الثالث فقد تناول المتابعات التي قامت بها الهيئة. بالإضافة إلى النتائج وأبرز التوصيات لعدم تكرار مثل هذه الحوادث.

وجاء في التقرير أن «أسامة عقل منصور (49 عاماً)، من سكان مدينة رام الله، وقد عمل في جهاز المخابرات العامة منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وتوليها مهامها عقب اتفاق أوسلو، وبقي على رأس عمله في قطاع غزة حتى حدوث الانقسام، انتقل للسكن في مدينة رام الله. وفي عام 2008 أحيل المواطن المذكور على التقاعد كضابط سابق في جهاز المخابرات العامة الفلسطينية. وخلال الفترة ذاتها التي أحيل فيها على التقاعد، تم تكليفه بالعمل على ملف الأراضي المهددة بالمصادرة".

وبين التقرير «إن الخلفية التي أدت إلى احتجاز المواطن منصور، الذي كان يعمل لدى مكتب النائب العام وتحت إشرافه، كانت على ضوء وصول معلومات لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، بوجود بعض الإشكاليات في نقل ملكية بعض قطع الأراضي التي تمت حمايتها من التسريب للإسرائيليين، وما أثار الموضوع وجود عدد من الوثائق المشكوك في قانونيتها وصحتها، ونتيجة لذلك، تم تشكيل لجنة من قبل الرئيس لفحص الموضوع ورفع توصياتها. وبالفعل قامت اللجنة بعقد عدة اجتماعات، ولكنها لم تتوصل إلى اتفاق أو صيغة محددة يتم رفعها للرئيس، أو بالأحرى لم يتم حسم موضوع التوصيات المحددة بهذا الشأن».

وحول ظروف التوقيف والتحقيق جاء في التقرير «إنه بعد إلقاء القبض على المواطن المذكور تم احتجازه في مكتب تابع لجهاز

الاستخبارات العسكرية مع توفير بعض الحراسة، لكن كان باستطاعته التجول بحرية في المقر تحت رقابة وإشراف بعض عناصر جهاز الاستخبارات العسكرية. وقام طاقم قانوني من جهاز الاستخبارات العسكرية بالتحقيق مع المواطن المذكور في الأسبوع الأخير قبل وفاته وبعد تدخل المستشار القانوني للرئيس وتوجيههم في عملية التحقيق، ولكن حتى لحظة وفاة المواطن المذكور لم يكن التحقيق قد استكمل معه بعد. من تاريخ احتجاز المواطن المذكور في 15/6/2012 وحتى تاريخ وفاته في 15/7/2012 تمكنت زوجة المواطن المذكور من زيارته ثلاث مرات واطلعت على ظروف اعتقاله، غير أنه لم يوكل محاميًا ظناً منه بأنه باستضافة من قبل جهاز الاستخبارات العسكرية».

ظروف الوفاة، بين التقرير أن الروايات التي سيقت حول وفاة المواطن أسامة منصور أجمعت على أنها ناتجة عن سقوطه من الطابق الثالث لمقر الاستخبارات العسكرية الكائن في شارع الإرسال بمدينة رام الله. وأن المستشار القانوني للرئيس وممثلون عن النيابتين العسكرية والعامة المدنية قد شاهدوا الجثة وهي ملقاة على الأرض، ومن ثم تم نقلها بطلب من النيابة العامة إلى مستشفى رام الله الحكومي، ومنها إلى معهد الطب الشرعي في جامعة أبو ديس من أجل تشريحها للوقوف على سبب الوفاة. حيث تم التشريح في ذات اليوم وصدر تقرير التشريح بتاريخ 17/7/2012، وقامت أسرة المواطن المذكور بنقل الجثة للتشريح إلى القسم العدلي في مستشفى «أساف هروفيه» التابع لجامعة تل أبيب داخل الخط الأخضر من أجل تشريحها مرة ثانية. وقد تم تشريح الجثة في المستشفى المذكور وقام بإصدار تقريره باللغة العبرية موضحًا بأنه تقرير أولي بانتظار نتائج التحاليل والفحوصات المخبرية.

وأشار التقرير إلى الإجراءات الحكومية التي تم اتخاذها والتي تمثلت في تشكيل لجنة داخلية في الاستخبارات وقد باشرت عملها في ذات اليوم الذي حدثت فيه الوفاة 15/7/2012، «علماً أن الهيئة لم تتمكن من معرفة أعضاء اللجنة وما هي الإجراءات التي قامت بها، وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم تنشر تلك اللجنة نتائج التحقيق الذي أجرته». تشكيل لجنة من قبل وزارة الداخلية والتي بدورها باشرت عملها في ذات اليوم «وقد تلقت الهيئة رداً من وزارة الداخلية بتاريخ 15/4/2013 يوضح أبرز النتائج التي توصلت إليها اللجنة، وقد جاءت توصيات اللجنة متشابهة إلى حد كبير مع توصيات الهيئة». وحول دور النيابة العامة أشار التقرير إلى أن النائب العام السابق الأستاذ أحمد المغني قد أمر بالتحقيق في وفاة أسامة منصور إلى النيابة العسكرية وفقاً

للقانون الثوري لعام 1979، ولدى طلب الهيئة من النيابة العامة الاجتماع معهم للحديث حول وفاة المواطن منصور وطبيعة العمل الذي كان بينه وبين النيابة العامة، وصل للهيئة رد بأن الأستاذ أحمد المغني قد ترك منصب النائب العام وأصبح في سلك القضاء، وكأن عمل المواطن منصور كان مرتبطًا بشخص النائب العام السابق وليس بجهاز النيابة العامة. وحول دور هيئة القضاء العسكري والذي جاء بعد أن أحاله النائب العام إليها فقد باشرت النيابة العسكرية والقضاء العسكري بالتحقيق في الموضوع، ولدى طلب الهيئة بموجب رسالة مرسلة بتاريخ 12/9/2012 الاجتماع مع هيئة القضاء العسكري، للحديث عن مجريات التحقيق، فوجئت الهيئة برد رئيس هيئة القضاء العسكري الذي اعتذر عن تحديد موعد للقاء به. وتساءل التقرير عن طبيعة العلاقة التي تربط اللجنة المشكلة في وزارة الداخلية بالتحقيق الذي يفترض بجهاز القضاء العسكري القيام به؟ وغيرها من الأسئلة التي تحتاج إجابات.

وخرج التقرير بالعديد من **الاستنتاجات** التي جاءت على النحو التالي، إن القرار الصادر عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بإحالة المواطن أسامة منصور للاستخبارات العسكرية كان مخالفاً للقانون، حيث كان لا بد من إحالة أسامة منصور للنيابة العامة المدنية لأنه شخص مدني، حتى ولو كان أسامة منصور يعمل تحت إشراف النائب العام. لم يتم القيام بالإجراءات القانونية في عملية الاعتقال، حيث إن اعتقال المواطن المذكور تم من جهة غير مختصة قانونيًا ودون اتباع الإجراءات القانونية من حيث إبراز مذكرة اعتقال من جهة مختصة. ليس هناك من مبرر للانتظار كل هذه الفترة التي تجاوزت الثلاثة أسابيع للبدء في عملية التحقيق. إن وضع المواطن أسامة منصور في مقر الاحتجاز التابع لجهاز الاستخبارات العسكرية جاء مخالفًا للقانون، الذي يشترط وضع الأشخاص المحتجزين في أماكن نظمها القانون. لم يتم احتجاز المواطن أسامة المذكور في المكان المخصص للموقوفين في مقر التوقيف التابع للاستخبارات العسكرية وبالتالي لم تتمكن الهيئة من الالتقاء به. إن وجود المواطن أسامة منصور في مقر الاستخبارات العسكرية دون توفير حماية كافية له سواء من خلال الحراسة أو من خلال المراقبة أو من خلال وضع أدوات للحماية، يؤدي إلى احتمالية عالية لتعرض المواطن للأذى، سواء بمحاولة الهرب أو القفز من الأماكن التي لا تتوافر فيها أدوات الحماية. إن الدلائل التي وردت في إفادة زوجة المواطن المذكور تشير إلى أن حالته النفسية كانت جيدة ولا يعاني من أي إشكاليات، سوى الخوف (فوبيا) من الأماكن العالية. إن تعدد الروايات حول وفاة المواطن أسامة المذكور يدلل على أن هناك عدم وضوح في كيفية سقوط المواطن من الطابق الثالث، وبالتالي تحديد سبب الوفاة. إن التقارير الطبية الخاصة بتشريح جثة المواطن المذكور لم تحسم كيفية الوفاة، وإنما أشارت إلى أن الوفاة حدثت بسبب السقوط من علٍ، وبالتالي لا تظهر تلك التقارير أسباب السقوط ولا كيفية ووقت السقوط. هناك إشارة واضحة إلى أنه قد تم أخذ عينات مخبرية لفحصها من قبل معهد الطب الشرعي، غير أن تلك النتائج لم تظهر حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، الأمر الذي يثير التساؤلات حول كيفية الوفاة ووقتها وظروفها. إن عدم نشر نتائج تحقيق اللجان التي أعلن عن تشكيلها من قبل وزارة الداخلية أو من قبل جهاز الاستخبارات العسكرية، يثير علامات استفهام حول ظروف وفاة المواطن المذكور. إن عدم تزويد الهيئة بالمعلومات حول وفاة المواطن المذكور أثار الكثير من التساؤلات، وفتح المجال للتوقعات وأثار الشكوك حول وفاته.

وأوصى التقرير بضرورة تشكيل لجنة تحقيق محايدة، للوقوف على سبب الوفاة ونشر تلك النتائج على الملأ. نشر نتائج التحقيق التي توصلت لها اللجان التي تم تشكيلها. ضمان مثول كل من يثبت تورطه في وفاة المواطن منصور أمام الجهات القضائية المختصة وإيقاع العقوبة عليهم وفقاً للقانون. الإسراع في الحصول على نتائج الفحوصات المخبرية التي أرسلت لعينات من دم وبول المريض إلى معهد الطب الشرعي من أجل التأكد من عدم وجود أي شبهات جنائية حول ظروف الوفاة. تحمل السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية وفاة المواطن أسامة منصور، حتى لو ثبت أنه هو الذي قفز من تلقاء نفسه، وذلك تحت طائلة المسؤولية التقصيرية لرجال الحراسة في جهاز الاستخبارات العسكرية. تبني السلطة الوطنية الفلسطينية دليل للإجراءات الداخلية الذي يضمن الأمن والأمان للمواطنين المحتجزين لدى الأجهزة الأمنية، والتأكيد على وجود آلية لضمان سلامة الإجراءات في التوقيف والتحقيق.

الهيئة تصدر تقريراً قانونياً بعنوان

الاستحقاقات القانونية المترتبة على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة

صدر مؤخراً عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تقريراً قانونياً بعنوان (الاستحقاقات القانونية المترتبة على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة). وبحث التقرير الذي جاء في فصلين جملة من المواضيع المتعلقة في الاستحقاقات القانونية المترتبة على دولة فلسطين بانضمامها للأمم المتحدة، والمكانة القانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد هذا الترفيع وتبعات ذلك على دولة الاحتلال الإسرائيلي، وانعكاسات ذلك على مسؤولية دولة فلسطين في التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ودور وطبيعة عمل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) في ضوء هذا التغيير، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الفلسطيني وقبول فلسطين كدولة مراقب غير عضو وخصوصية وضعها في الأمم المتحدة بهذه الصفة في حين لا تزال ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وتضمن التقرير الذي أعده الباحث الحقوقي ياسر علاونه العديد من المرفقات التي تعد جزءاً من الدراسة ومنها الطلب الفلسطيني المقدم للجمعية العامة بخصوص مركز فلسطين في الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون (مشاركة الكرسي الرسولي في أعمال الأمم المتحدة)، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة للعام 1977، حضور الكرسي الرسولي للجان الإقليمية، رد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على طلب السلطة الوطنية الفلسطينية الانضمام للنظام الأساسي للمحكمة، تقرير اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد في مجلس الأمن الدولي بشأن طلب عضوية فلسطين الانضمام إلى الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، دور الهيئات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء مجلس حقوق الإنسان، وإقرار آلية الاستعراض الدوري الشامل، الطلب الفلسطيني والتصويت عليه والنقاشات من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لرفع مكانة فلسطين لدولة مراقب، كما تضمن التقرير خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد خلص التقرير إلى جملة من الاستنتاجات ومنها أنه لا توجد نصوص أو مواد قانونية في ميثاق الأمم المتحدة تشير إلى طبيعية ومكانة الدولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، وإنما خلقتها الوقائع والممارسات العملية من خلال انضمام بعض الدول إلى هيئة الأمم بهذه الصفة. يحق للدول بصفة مراقب الانضمام إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان. يمكن للدولة المراقب في الأمم المتحدة المشاركة الفاعلة بأعمال الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان من خلال تقديم المداخلات المكتوبة، وإبداء الرأي، وترشيح القضاة للمحاكم الخاصة مثل (روندا، يوغسلافيا)، ولكن لا يحق لها طرح مرشحين من بلدها أو التصويت.

كما تناول التقرير التبعات القانونية لحصول فلسطين على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة وتتمثل في التحول من كيان إلى دولة، وتغير المركز القانوني لدولة فلسطين ما يضع حداً للمزاعم الإسرائيلية بأن الأرض الفلسطينية هي أرض متنازع عليها، وهي تأكيد جديد على قرارات الأمم المتحدة السابقة على أنها أرض فلسطينية محتلة منذ العام 1967 بما فيها مدينة القدس، وإمكانية الاستعانة بميثاق الأمم المتحدة لترتيب مسؤوليات قانونية على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول دولة فلسطين الواقعة تحت الاحتلال من قبل دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة.

وتؤكد هذه التبعات أيضاً على أن الأراضي الفلسطينية ما زالت تحت الاحتلال الإسرائيلي، وسريان اتفاقيات جنيف الأربعة على الأراضي الفلسطينية، وبخاصة الاتفاقية الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب من العام 1949، وانطباق اتفاقيات جنيف الأربعة والقانون الدولي الإنساني وعدم تنصل دولة الاحتلال من التزاماتها.

ويبين التقرير أن حصول فلسطين على دولة مراقب من الممكن أن يساهم أو يعزز الانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأن يفتح أفاقاً مستقبلية بالرغم من استمرار وجود معوقات وخطوات إجرائية طويلة قبل تمكن فلسطين من تقديم مجرمي الحرب إلى المحكمة الجنائية الدولية. من الممكن أن يساهم أو يعزز حصول فلسطين على صفة دولة مراقب في انضمام دولة فلسطين إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في لاهاي.

إن حصول فلسطين على دولة مراقب يمكنها من الانضمام إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك عضوية العديد من وكالات الأمم المتحدة والانضمام إليها، وإلى حضور جلسات مجلس حقوق الإنسان والمشاركة الفاعلة فيها عبر المداخلات المكتوبة والشفوية وغيرها من أعمال المجلس.

وبين التقرير أنه سيكون على دولة فلسطين تقديم الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان، وتحمل المسؤوليات القانونية المترتبة عليها في حال توقيعها ومصادقتها على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، من خلال رفع التقارير الدورية حول التدابير التي اتخذت على المستوى الوطني لإعمال الاتفاقيات من تدابير وإجراءات دستورية وتشريعية وإدارية وغيرها، وضرورة أن تبين دولة فلسطين إجراء بعض التعديلات على قوانينها الوطنية، وبخاصة في إيراد نصوص تعاقب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وشرح التقرير الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في عملية تقديم الاستشارات، وتقديم التوصيات للحكومة في مواضيع حقوق الإنسان، وحقها في تقديم المداخلات المكتوبة والشفوية في مجلس حقوق الإنسان بعد استعراض الدولة المعنية لتقريرها. وفي ذات السياق بين التقرير أن قضية انضمام فلسطين كدولة مراقب في الأمم المتحدة خاضع للتجربة والممارسة العملية المستقبلية بخصوص حقوق وامتيازات الدولة المراقب، مؤكداً على أن انضمام فلسطين يفتح أفاقاً مهمة وجديدة لفلسطين كدولة تحت الاحتلال في التفاعل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان، ومع أجهزة وآليات الأمم المتحدة التعاقدية وغير التعاقدية.

وقد خلص التقرير الذي صدر باللغتين العربية والإنجليزية إلى جملة من التوصيات الهامة تضمنت الإطار التشريعي ومنها العمل على إقرار دستور جديد لدولة فلسطين يشتمل على مبادئ حقوق الإنسان الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وقيام السلطة التشريعية الفلسطينية بالعمل على مواءمة القوانين الوطنية في مجال حقوق الإنسان بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والعمل على الغاء التشريعات التي تتعارض مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وإعداد تشريعات جديدة تتوافق ومعايير حقوق الإنسان، وضرورة إجراء بعض التعديلات على القوانين الوطنية وبخاصة إيراد نصوص تعاقب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وضرورة توضيح المكانة الدستورية للاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومدى سموها على القوانين الوطنية.

وفي الإطار العملي أوصى التقرير بضرورة سعي دولة فلسطين للانضمام للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بما فيها الآليات التسع الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتضمن ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام 1966 والبروتوكولين الإضافيين والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري للعام 1965، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة

للعام 1979، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة للعام 1984، واتفاقية حقوق الطفل للعام 1989. وكذلك التوقيع على معاهدات جنيف للعام 1949 والبروتوكولات الإضافية والتصديق عليها، وقد أبدت منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1989 استعدادها للتصديق عليها، والعمل على الانضمام إلى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ودعوة المقررَين الخاصين في الأمم المتحدة ومجموعات العمل الخاصة إلى زيارة فلسطين والإطلاع على الاوضاع الإنسانية فيها، وتعزيز مشاركة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في عملية اعداد التقارير الحكومية والاستشارية المتعلقة بحقوق الإنسان، وعملية الاستعراض الدوري الشامل، وتعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في عملية الاستعراض الدوري الشامل وإعداد التقارير.

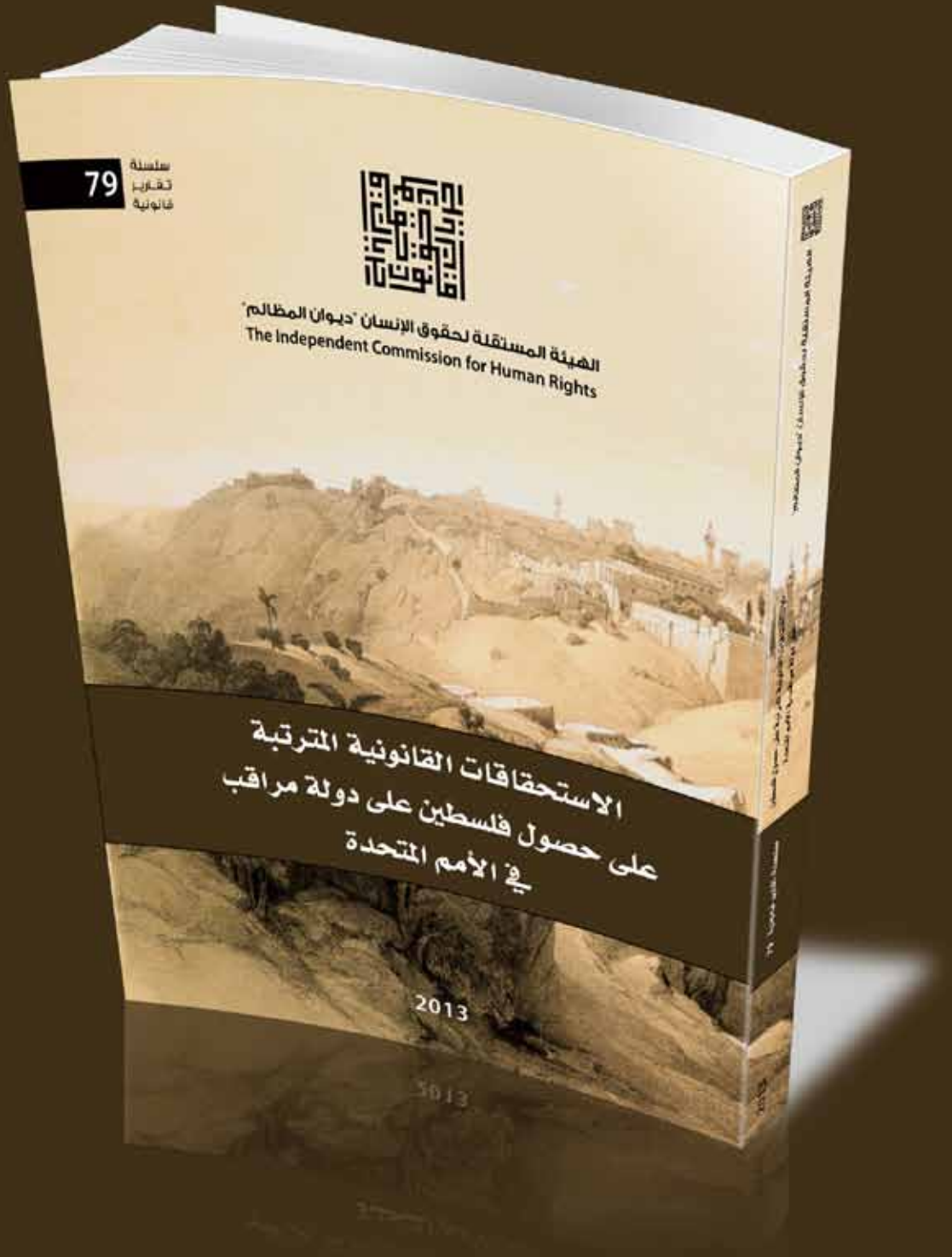

السفاح (قتل الروح)

عنوان تقرير قانوني صادر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

صدر مؤخراً عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وضمن سلسلة تقارير قانونية تقرير قانوني بعنوان (السفاح.. قتل الروح) ويتناول التقرير جملة من القضايا المتعلقة بجريمة السفاح منها تحديد مفهوم السفاح وتحديد اركان هذه الجريمة في القوانين النافذة ومقارنتها بما ورد في الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المرتبطة بمنع الاعتداءات الجنسية داخل العائلة.

يأتي هذا التقرير انطلاقاً من الدور الذي تقوم به الهيئة في تعزيز حقوق الإنسان في التشريعات والسياسات الوطنية، وفي الوقت الذي تبذل فيه المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع محاولات لوضع قانون عقوبات وطني يتناسب مع تطلعات المجتمع الفلسطيني في تحقيق دولة ذات سيادة تنسجم قوانينها مع مواثيق حقوق الإنسان وتراعي حقوق المرأة في ظل مجتمع لا زالت تتعزز فيه ثقافة الذكورية.

يهدف هذا التقرير الذي أعدته المحامية الباحثة خديجة حسين نصر إلى توفير المعرفة الكافية بجريمة السِّفاح من حيث أركانها وارتباطها بالواقع الاجتماعي المحيط بها، بغية الوقوف على توضيح قدرة النص القانوني على تلبية الأغراض التي لأجلها تم سنّه، وتوفير المعرفة بالآليات التشريعية المتخذة للحد من هذه الجريمة، واقتراح قوانين وتشريعات وسياسات وطنية من شأنها تعزيز قيم وأخلاق الأسرة كوحدة متماسكة تشكل نواة المجتمع.

ويعتبر التقرير الذي جاء باللغتين العربية والإنجليزية، أن جريمة السِّفاح تمثل إحدى أقصى أشكال العنف الجنسي الممارس داخل نطاق الأسرة، كونها تمثل تعدّيًا على الحق في السلامة الجسدية للإناث، وتمثل تعارضًا مع الأخلاق والطبائع البشرية والقيم الإنسانيّة واستغلال السيطرة والمكانة الاجتماعية والقانونية وصلة القرابة بين الجاني والمجني عليها، واستغلالا للعلاقات الأسرية والإشرافية على الإناث، والسيطرة على حياتهن من قبل الذكور القائمين على رعايتهن. كما يعالج التقرير إشكالية رئيسية تتعلق بمدى صحة اعتداد المشرّع برضا النساء في جريمة السفاح واعتباره جريمة السفاح زنا محارم وذلك في ظل انسلاخ المشرع عن الواقع المجتمعي الذي يشكّل العلاقات داخل الأسرة وباقي مكونات المجتمع، وتكريسه للسلطة الذكورية حين قيّد تقديم الشكوى بقريب حتى الدرجة الرابعة، ومنح هذا القريب الحق الشخصي في إسقاط الدعوى واعتباره السفاح فعلا جرميًا جنحيًا.

ويتكون التقرير من ستة مباحث، فالأول يتعلق بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمرتبطة بمنع الاعتداءات الجنسية داخل العائلة، ويتناول المبحث الثاني وظائف وأهداف القوانين والتشريعات، أما المبحث الثالث فيدرس المجتمع الأبوي والعنف ضد المرأة، في حين يتناول المبحث الرابع السِّـــفاح، ويناقش المبحث الخامس الإشكاليات الحقوقية للسفاح أما المبحث السادس فيتناول الاستخلاصات والتوصيات والتي أبرزها ضرورة أن تقوم السلطة التشريعية بإعادة النظر برزمة الجرائم المتعلقة بالاعتداءات الجنسية داخل العائلة، انطلاقا من المبادئ

الأساسية لحقوق الإنسان وتحقيقا للوظائف التي من أجلها تم اللجوء إلى وضع القوانين بصورة عامة ووضع قوانين للعقوبات بصورة خاصة، وذلك لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين وتحقيقا للعدالة، وتحقيقا للردع العام والخاص للحد من هذه الاعتداءات. ضرورة تعديل الأحكام القانونية المتعلقة بالسِّفاح واتخاذ جميع التدابير المناسبة ولا سيما في مجال التعليم لتعديل أنماط السلوك الاجتماعية والثقافية للرجل والمرأة، ولإزالة التحيز والممارسات التقليدية وكل الممارسات الأخرى المستندة إلى دونية أي من الجنسين أو تفوقه أو إلى القوالب الجامدة فيما يتعلق بدور الرجل والمرأة، ضرورة أن تقوم مؤسسات السلطة الوطنية بدراسة إمكانية وضع خطط عمل وطنية لتعزيز حماية المرأة من جميع أشكال العنف، وأن تصوغ على نحو شامل توجهاً نحو النهج الوقائي واتخاذ التدابير القانونية والسياسية والإدارية والثقافية التي تعزز حماية المرأة من جميع أشكال العنف، وتكفل ألاّ يتكرر إيذاء المرأة بسبب وجود قوانين وممارسات إنقاذية وأشكال تدخل أخرى لا تراعي النوع الاجتماعي.

نبذة تعريفية

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان هي الهيئة الوطنية الفلسطينية التي تعنى بحقوق المواطن الفلسطيني، وهي تتمتع بالعضوية الكاملة في اللجنة التنسيقية الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (ICC).

أُنشئت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بقرار/ مرسوم صادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات رحمه الله، بتاريخ 30/9/1993. وقد نشر المرسوم لاحقاً في الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية) تحت رقم (59) لعام 1995. بموجب المرسوم، تحددت مهام ومسؤوليات الهيئة على النحو التالي: «متابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية، وفي عمل مختلف الدوائر والأجهزة والمؤسسات في دولة فلسطين، ومنظمة التحرير الفلسطينية.» وترك القرار للهيئة مهمة وضع نظامها الأساسي بما يضمن استقلالها وفعاليتها. وقد مارست الهيئة نشاطاتها منذ بداية العام 1994، وكان مفوضها العام الأول الدكتورة حنان عشراوي صاحبة الفكرة والمحرك الأول لتأسيسها.

ويتسع نطاق عمل الهيئة ليشمل التعامل مع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، والشكاوى التي يقدمها المواطنون بشأن الانتهاكات المتمثلة بحقوق الإنسان، والتي تقع على المواطن الفلسطيني من قبل السلطة التنفيذية، ونشر الوعي القانوني والحقوقي، والرقابة على التشريعات والسياسات الوطنية ومدى مواءمتها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الرؤيـــا

مجتمع فلسطيني حر، تتأصل فيه قيم العدالة والحرية وحقوق الإنسان لتصبح جزءً من نسيجه الثقافي.

الرسالـة

تقوم الهيئة بصفتها الهيئة الوطنية والدستورية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، استناداً للقانون الأساسي الفلسطيني، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، دون تجزئة أو انتقاص من عالميتها، لمراقبة مدى امتثال السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها لتلك المعايير، من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات وتلقى الشكاوى، ومتابعتها، والتدخل القضائي، ومراجعة التشريعات لضمان مواءمتها لمنظومة الحقوق والحريات، ونشر ثقافة حقوق الإنسان بالتوعية والتدريب، لتصبح تلك الثقافة جزءً من النسيج ألقيمي للثقافة الفلسطينية، وذلك بواسطة برامج فاعلة وعمل كفؤ وقادر على الاستمرار.

منظومة القيم

تستند الهيئة في رسم رؤيتها المستقبلية ورسالتها وخطط عملها الإستراتيجية على مبادئ وقيم حقوق الإنسان وربطها بمدى مساهمة الهيئة في تحقيق الغايات والأهداف التالية:

المصداقية • النزاهة • المساءلة
المحاسبة • التسامح • السرية • المساواة

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
"ديوان المظالم"
The Independent Commission for Human Rights

الفصلية

فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني العدد 48 – آب 2013

تتابع الهيئة الشكاوي التي تتلقاها من المواطنين، وفيها انتهاكات لحقوقهم، سواء كانت الشكاوي تتعلق بالأجهزة الأمنية كالإعتقال، والتوقيف دون اتباع الإجراءات القانونية، أو شكاوي تتعلق بالوزارات والمؤسسات المدنية العامة، مثل الفصل التعسفي من الوظيفة العامة، والتقصير أو التأخير غير المبرر في تقديم الخدمات، أو عدم اتباع الرجراءات القانونية في التعيين للوظائف العامة.

عزيزتي المواطنة عزيزي المواطن: إذا حرمت من خدمة تستحقها/تستحقينها، أو إذا تعرضت حقوقك للانتهاك من قبل أي من السلطات الرسمية، فلا تتردد/تترددي بزيارتنا أو الإتصال بنا على أحد العناوين المبينة أدناه:

عناوين مكاتب الهيئة

المقر الرئيس : رام الله حي بور سعيد، مقابل المجلس التشريعي وخلف مركز الثلاسيميا "أبو قراط".

هاتف: 2986958 / 2987536 2 972+ فاكس: 2987211 2 972+

ص.ب 2264 البريد الالكتروني: ichr@ichr.ps الصفحة الالكترونية: www.ichr.ps

المكاتب الفرعية

مكتب الوسط :

رام الله التحتا مقابل السفارة الألمانية- عمارة راحة ط3

هاتف: 2989838 2 972+ فاكس: 2989839 2 972+

مكتبا الشمال

نابلس

شارع سفيان – عمارة اللحام – ط 1

هاتف: 2335668 9 972+ فاكس: 2366408 9 972+

طولكرم

قرب مستشفى ثابت ثابت – عمارة دعباس – ط3

تلفاكس: 2687535 9 972+

مكتبا الجنوب

الخليل

رأس الجورة – بجانب دائرة السير - عمارة حريزات طابق 1

هاتف: 2295443 2 972+ فاكس: 2211120 2 972+

بيت لحم

عمارة نزال – ط 2 – فوق البنك العربي

هاتف: 2750549 2 972+ فاكس: 2746885 2 972+

مكتب غزة والشمال

الرمال

مقابل المجلس التشريعي – خلف بنك فلسطين الدولي

هاتف:2824438 8 972+ فاكس: 2845019 8 972+

مكتب الوسط وجنوب غزة

خانيونس

شارع جلال عمارة الفرا - ط 4

هاتف: 2060443 8 972+ فاكس: 2062103 8 972+